

نشر هذا البحث في الحلقة النقاشية الخليجية حول (مشكلات الأطفال مجهولي الوالدين وتشجيع الأسر على المشاركة في برامج احتضانهم وسبل اندماجهم في المجتمع)، التي نظمها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربي، الكويت ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

الرعاية الاجتماعية للأطفال المرومين

من الرعاية الوالدية

(نظرة شرعية)

إعداد

د. عبد الله بن ناصر بن عبد الله السدحان

بحث مقدم إلى الحلقة النقاشية الخليجية حول:

(مشكلات الأطفال مجهولي الوالدين وتشجيع الأسر على المشاركة في برامج احتضانهم وسبل اندماجهم في المجتمع)
الكويت : صفر ١٤٢٥ هـ - أبريل ٢٠٠٤ م

الفصل الأول

مدخل نظري ومنهجي للدراسة

تمهيد :

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وبعد ..

يُعدُّ الأطفال في أي مجتمع هم أساس استمراره ونحوه المطرد وهم الطاقة البشرية المتضررة للمجتمع، وبقدر ما يبذل هذا المجتمع في تربية الأطفال لهذه المهمة تكون نسبة بحاجة واستفادته من هذه القوى البشرية الوعادة، فالعناية بها ضرورة شرعية، واجتماعية، واقتصادية باعتبار العنصر البشري من أهم العناصر الالزام للاقتصاد بشكل عام فالتنمية الاقتصادية الشاملة تتطلب طاقات بشرية واعية داعية تلم بأصول العمل والإنتاج ومتلك المعرف والمهارات الالزام وتعيش استقرار نفسي مدعوم بتكيف اجتماعي سليم مع النفس والمجتمع.

ومن المسلم به الآن أن قضايا الأطفال أصبحت من أكثر القضايا اهتماماً على مستوى العالم، وذلك لأن للطفل أهمية كبرى لأي مجتمع، فقد حشدت الجهد الكبيرة لإتاحة الفرصة له، لينال حقوقه الأساسية، وينشأ النشأة السليمة اللائقة في محيط أسري ومجتمعي متكملاً، وتتبادر المجتمعات في تقديم هذه الجهد بحسب اختلاف المنطلقات العقدية والفكرية التي يقوم عليها المجتمع

ولئن كانت النظرية الاقتصادية البحثة قد تسيطر على بعض المجتمعات والثقافات المعاصرة خلال تعاملها مع مثل هذه القضايا الإنسانية، فإن الإسلام لا يقر هذه النظرة بإطلاقها، لأنه ينظر إلى الإنسان نظرة تكريم خصه الله بما نفع فيه من روحه وأسجد له ملائكته، قال تعالى: «وَلَقَدْ كَرِمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيَّابَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا» [الإسراء: ٧٠] وقال تعالى: «إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّنْ طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» [ص: ٧١-٧٣] وهو سجود إكرام وإعظام واحترام.

ويأتي الطفل المحرم من الرعاية الوالدية في الدرجة الأولى من حيث أهمية العناية والرعاية بالنسبة لفئة الأطفال ذلك أن الطفل المحاط برعاية والديه أو أحديهما سيجد في الغالب من يتحقق مطالبه ويؤدي حقوقه. إن الطفل المحرم من الرعاية الوالدية بسبب اليتم أو بسبب مجهولة والديه لن يجد الوالي الذي يهتم برعايته ويؤدي حقوقه سوى ما كان من تحمل المجتمع لمسؤوليته تجاههم من خلال أنماط رعايتهم التي ستعرض لها انطلاقاً من الأسس التي تقوم عليها، فالطفل اليتيم أو اللقيط أو مجهول الأبوين له من الحقوق ما يستحقه الطفل الذي يتربع بين أحضان والديه ولا ينبغي أن تمس حقوقه مجرد أن والديه غائبين أو مفقودين أو مجهولين فنظرة التكريم والاستحقاق لمطالب الطفولة قائمة ابتداءً لإنسانيته.

ومن هنا فحقوق الطفل المحرم من الرعاية الوالدية قد تكون أولى بالعناية من الدولة بشكل عام والمجتمع بمختلف مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، فمن المعروف أن اليتيم هو طفلُ اليوم، وهو رجلُ الغد، وستكون سلوكياته المستقبلية أسيرة التربية التي تلقاها في صغره، فإذا أخذ اليتيم حظه من التربية السليمة في صغره أينعت ثمارها وارفة في غده على مجتمعه، لذلك لا عجب أن يجد ذلك الاهتمام الكبير برعاية اليتيم والحدث المتواصل على العناية به وحفظه وملاحظته والتودد إليه تعويضاً عما فقده مع توالي والديه أو أحدهما عن هذه الحياة.

وما يؤكّد حرص التشريع الإسلامي على اليتيم والتأكيد المستمر على العناية به ، ورود كلمة اليتيم ومشتقاتها في ثلات وعشرين آية من آيات القرآن العظيم، وبالنظر في نصوص القرآن العديدة في شأن اليتيم، فإنه يمكن تصنيفها إلى خمسة أقسام رئيسة، كلها تدور حول: دفع المضار عنه، وجلب المصالح له في ماله، وفي نفسه، وفي الحالة الزواجية (الشنيطي، ٤٠٨: ج ٩)، والحدث على الإحسان إليه، ومراعاة الجانب النفسي لديه. يقول تعالى: «إِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَةَ ثُمَّ تَوَلَّتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مَعْرُضُونَ» [آل عمران، آية: ٨٣]، فالإحسان إلى اليتيم متعين كما هو للوالدين ولذى القربى، كما قال تعالى: «أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدِينِ * فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتَمَ * وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ» [آل عمران: ١٣-١٤] وقوله تعالى: «فَمَنْ يَكْذِبُ بِالْأَيَّامِ * فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتَمَ * وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ» [آل عمران: ١٥-١٦] قوله تعالى: «فَمَنْ يَكْذِبُ بِالْأَيَّامِ فَلَا تَقْهِرْ» [الضحى: ٩] قال ابن كثير عن تفسير هذه الآية: فلا تقهير اليتيم: أي لا تذله وتنهره وقنه، ولكن أحسن إليه وتلطف به، وكن لليتيم كالأب الرحيم (ابن كثير، ٤١٩: ج ٤٤٣). ولقد كان ﷺ أرحم الناس باليتيم وأشفقهم عليه ممثلاً في ذلك قول الله عز وجل: «فَمَنْ يَكْذِبُ بِالْأَيَّامِ فَلَا تَقْهِرْ» ويقول أحد المفسرين : لا تقهير أي تغلبه على شيء فإنما أذفناك اليتيم تأدبياً بأحسن الآداب لتعرف ضعف اليتيم وذله، وفوق ذلك كفالته وهي خلافة عن الله لأن اليتيم لا كافل له إلا الله .

أما في سيرة المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم فقد قال ﷺ حاتماً على ذلك: «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا، وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئاً» (البخاري، ٤٢١: ج ١٤٢١). قال ابن حجر: «ولعل الحكمة في كون كافل اليتيم تشبه منزلته في الجنة منزلة النبي ﷺ لأن النبي ﷺ شأنه أنه بُعث إلى قوم لا يعقلون أمر دينهم فيكون كافلاً لهم ومعلمًا ومرشدًا، وكذلك كافل اليتيم يقوم بكفالة من لا يعقل أمر دينه ولا دنياه فيرشده ويعلمه ويحسن تربيته فظهرت مناسبة ذلك التشبّه بين منزلة كافل اليتيم ومتزلة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام في الجنة (ابن حجر، ٤٠٧: ج ١٤٠٧) .

وجماعاً لكل ما سبق، أمر الرسول ﷺ بكفالة اليتيم، وضممه إلى بيوت المسلمين، وعدم تركه هملاً بلا راع في المجتمع المسلم، فلقد أخرج البخاري في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئاً» (البخاري، ٤٢١: ج ١٤٢١)، كما عد رسول الله ﷺ خير بيت من المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه. فلقد ورد أن النبي ﷺ قال: «خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يُحسن إليه،

وشر بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يسأء إليه » (ابن ماجة، ٤٢١هـ) . ولقد وعد الرسول ﷺ بالأجر العظيم لمن تكفل برعاية الأيتام، فقال ﷺ : « من عال ثلاثة من الأيتام كان كمن قام ليلة وصام نهاره وغداً وراح شاهراً سيفه في سبيل الله، وكنت أنا وهو في الجنة أخوين كهاتين أختان وألصق إصبعيه السبابة والوسطى » (ابن ماجة، ٤٢١هـ).

وحين نطلق كلمة اليتيم على الطفل المحرم من الرعاية فلأنما أشمل مدلولاً ومعنى أنه يدخل فيها الطفل الذي وجد لقيطاً، وكذلك الطفل مجهول الأبوين أو مجهول الأب، وقد صدرت فتوى في ذلك تنص على أن الفضل الذي رتبه الإسلام على كفالة اليتيم، تطبق على الأطفال مجهولي النسب (اللقطاء) فتذكرة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء أن هؤلاء اللقطاء أشد حاجة للرعاية والرعاية من معروفي النسب لعدم معرفة قريب لهم يلحوذون إليه عند الضرورة، وبناء عليه أصدرت فتواها بأن من يكفل طفلاً من مجهولي النسب فإنه يدخل في الأجر المترتب على كفالة اليتيم لعموم قوله ﷺ : « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وأشار بالسبابة، والوسطى وفرج بينهما » (الأمانة العامة لجنة كبار العلماء، ٤١٩هـ) .

وفي هذه الدراسة نستعرض الأسس التي تقوم عليها رعاية الأطفال المحرمون من الرعاية الوالدية وهم الأطفال الأيتام ومن في حكمهم ومنهم الأطفال مجهولي الأب أو مجهولي الوالدين - اللقطاء -، ثم سيكون الحديث حقوقهم، وأخيراً الإشارة إلى أنماط رعاية الأيتام في الوقت الحاضر مع محاولة الوصول إلى النمط المناسب لرعايتهم، ومن هنا يمكن القول أن هذه الدراسة تهدف إلى:

١. توضيح الأسس التي تقوم عليها رعاية الأطفال المحرمون من الرعاية الوالدية (الأيتام ومن في حكمهم) في المجتمع المسلم .
٢. التعرف على الحقوق التي ضمنها الشريعة للطفل بشكل عام وللطفل المحرم من الرعاية الوالدية (الأيتام ومن في حكمهم) .
٣. التعرف على أنماط رعاية الأطفال المحرمون من الرعاية الوالدية (الأيتام ومن في حكمهم) .
٤. محاولة تحديد النمط المناسب لرعاية الأطفال المحرمون من الرعاية الوالدية .

مصطلحات الدراسة :

اليتيم :

تأتي كلمة **اليتم** في اللغة بمعنى : الانفراد، واليتم: الفرد وكل شيء مفرد يعز نظيره فهو يتيم (الرازي، ٤٠٨هـ: ٧٤١)، وأصل اليتم الغفلة، وبه سُميَّ اليتم يتيمًا؛ لأنَّه يتغافل عن بره، كما قيل إن اليتم الإبطاء، ومنه أحد اليتيم؛ لأنَّ البر يُعطى عنه، ويقال أيضًا في سيره يتيم: أي إبطاء أو ضعف أو فتور ، فكلمة اليتم في أصلها اللغوي تدور على الانفراد والضعف والبطء وال الحاجة، وتلك صفات تُنطبق في واقع الحال على اليتيم في

الغالب.

أما اليتيم في الشرع: فهو من فقد أباه وهو دون البلوغ، أخذًا من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: « لا يُسمَّ بعد احتلام، ولا صُمات يومٍ إلى الليل » (أبو داود، ٤٢١ـ ح: ٢٨٧٣)، مع اختلاف بين الفقهاء – رحمة الله – في وقت انقطاع حكم اليتيم عنه. وقد توسع الناس في استخدام هذه الكلمة فأصبح كل من يفقد والديه أو أحدهما يسمى يتيمًا، كما أن اللقيط له الحق بهذا الوصف وأصبح يسمى يتيمًا تجاوزًا وإن فاللقيط في الإسلام له تعريف محدد واضح سيأتي الحديث عنه .

اللقيط :

هو: المولود الذي لا يُعرف أبوه ولا أمه وعند الشافعية: كل صبي ضائع لا كافل له، ويعرفه الأحناف بأنه: اسم لحي مولود طرحة أهله خوفاً من الفقر أو فراراً من همة الزنا (زيدان، ٤٠٨ـ ٦: ح) ويتوسع الحنابلة في تحديد من هو اللقيط بقولهم: اللقيط هو طفل غير مميز لا يعرف نسبه ولا رقه طُرِح في الشارع أو ضل الطريق ما بين ولادته إلى سن التمييز . (وزارة الأوقاف، ٤١٦ـ ج ٣٥: ٣١٠). ويجب على من يراه أن يلتقطه إن علم أنه يهلك إن لم يأخذه، ولا سيما إن كان في مكان لا يمر به أحد ... لما في ذلك من السعي لإحياء نفس وإغاثة إنسان قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة، آية: ٣٢] وفي التقاطه رحمة بالصغار وعلامة على الإيمان، وقد راعى الإسلام نفسية اللقيط وأعطاه الحقوق الممنوحة للولد الشرعي دون أن يكون بينهما تميز أو تفريق، وقد يedo لكثير من الناس لأول وهلة أن اللقيط ابن زنا وأنه لا أهل له ولا عشيرة، وهذه نظرة خاطئة ومن الأسباب التي تدعونا للقول بذلك الاحتمالات الآتية :

(١) كما ذكر في تعريف اللقيط بأنه مولود طرحة أهله خوفاً من العيلة والفتور أو فراراً من همة، فقد يكون له أبوان ولكن دعنهما الحاجة والفتور إلى إلقاءه عسى أن تنتد إليه يد رحيمة تتولى أمره.

(٢) قد يكون المولود ثمرة زواج عجزت الأم عن إثباته أو خشي الطرفان لعدم توفر بعض شرائط العقد الصحيح وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي « النكاح الفاسد » لأن لم يرضى بهولي المرأة أو تم بدون شاهدين.

(٣) قد يكون ثمرة سفاح ومن هنا في الحالتين الأولين لا شك أن ثمة احتمالاً قوياً بظهور نسب الطفل فقد تزول تلك المخاوف أو الحاجة فيعلن الأبوان عن نفسيهما فيتهم مثل الأسرة بعد شتات. وهناك حالات حدثت بالفعل وتم اكتشاف أبوهاها بعد عدد من السنوات .

ومن هنا فكلمة اليتيم في هذه الدراسة حيثما وردت فهي تشمل جميع من توفي والديه أو أحدهما أو كان مجھول الأبوين أو أحدهما (اللقيط).

الفصل الثاني

أسس رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية

تقوم رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية (الأيتام ومن في حكمهم) في الإسلام على قواعد الإسلام الكلية، وتتبع من فيض عدالته وحكمته، حيث انطلقت أسس رعايتها من منطلقات ثابتة مستمدّة أصولها من الإسلام، ونحن هنا نعدد الأسس التي تقوم عليها رعاية الأيتام في التشريع الإسلامي، ليعلم أن ما يقدم للبيتامي ليس منطلقاً من عطف مؤقت، أو رحمة عارضة أو إحسان يمارسه المسلم في يومه ويلاشي في غده، بل تقوم رعاية اليتامي في الإسلام على أسس ركيزة ومنطلقات راسخة تغفلها تعاليم هذا الدين العظيم ومن هذه .

١- الإنسان مخلوق مكرم، ومكانته محترمة في الإسلام:

لقد أسرجَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ ملائكته للإنسان حين خلقه، قال تعالى: «إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالقُ بَشَرًا مِّنْ طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ فَسَاجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَيْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ» [ص: آية ٧١ - ٧٤] ، وهذا السجود سجود إكرام وإعظام واحترام كما ذكر المفسرون. وجنس الإنسان مكرم، وله منزلة خاصة بين مخلوقات الله عز وجل، قال تعالى: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيَّابَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا» [الإسراء، آية: ٢٠] ، وفي سنن ابن ماجه أن رسول الله ﷺ قال: «المؤمن أكرم على الله عز وجل من بعض ملائكته» (ابن ماجة، ١٤٢١هـ)، ومن هنا، فالإنسان مكرم له منزلة المحترمة، وله كراماته المصنونة المعتبرة، واليتيّم له حق هذا التكريم، وما يزيد في تكريم اليتيّم الضعف الذي يعيشه بسبب يُتمه ومسكته وهوانه على الناس.

٢- المجتمع المسلم مجتمع متراحم متواحد:

قال تعالى: «مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحْمَاءُ بَيْنَهُمْ ..» [الفتح، الآية: ٢٩] ، وقال تعالى واصفاً المؤمنين «ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبَرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ» [البلد، آية: ١٧] ويصف الرسول ﷺ المؤمنين بأهمهم كالجسد الواحد، وذلك فيما رواه النعمان بن بشير – رضي الله عنهما – أن رسول الله ﷺ قال: «ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكي منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى» (البخاري، ١٤٢١هـ). وعن أنس – رضي الله عنه – أن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (البخاري، ١٤٢١هـ) ، وذكر جرير بن عبد الله – رضي الله عنه – قول الرسول ﷺ «لا يرحم الله من لا يرحم الناس» (البخاري، ١٤٢١هـ) . ومن هذا الأسس الذي يحيث على التراحم والرحمة، تقوم رعاية اليتيّم في المجتمع المسلم، حيث الالتزام بتعليمات الدين الحنيف الحاثة على التراحم والتواحد.

٣- إن جزاء الإحسان في الإسلام الإحسان:

قال الله تعالى: **«هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا إِلْحَسَانٌ»** [الرحمن: ٦٠]، أي هل جزاء من أحسن في عبادة الخالق، ونفع عبيده، إلا أن يحسن حالقه إليه بالثواب الجزييل، والفوز الكبير والنعيم والعيش السليم (ابن سعدي: ح ٢٥٧ : ٧). روى شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء ...» (مسلم: ٤٢١ هـ). وتتجلى حكمة التشريع ومتانة هذا الأُس الذي تقوم عليه رعاية الأيتام من خلال تأمل هذه الآية الكريمة وربطها بالأُس الذي نحن بصدده، قال تعالى: **«وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلَيَتَقَوَّلُوا قَوْلًا سَدِيدًا»** [النساء، الآية: ٩] ، فجعل كافل اليتيم اليوم إنما يعمل لنفسه لو ترك ذرية ضعافاً، فإنه ستعامل ذريته الضعاف بما عامل ذرية غيره، فليعاملوا الأيتام الذين تحت أيديهم، كما يحبون أن يعامل غيرهم أيتامهم من بعدهم، فكما تحسن إلى اليتيم اليوم يحسن إلى أيتامك في الغد، وكما تدين تدان، فإن كان خيراً كان الخير بالخير والبادئ أكرم، وإن كان شراً كان الشر بالشر والبادئ أظلم.

٤- المجتمع المسلم مجتمع متعاطف متكافف متعاون:

لقد حض الإسلام وحرص على جعل المجتمع المسلم متآزرًا متعاونًا يشد بعضه ببعضًا، وذلك من خلال الحث المتواصل لأفراده على خدمة بعضهم ببعضًا، وتفريح كرب إخوانهم المسلمين، وإدخال السرور على أنفسهم، وكف ضياعتهم، ورتب على ذلك الأجر الجزييل، وعده رسول الله ﷺ من أفضل الأعمال، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ قال: (أفضل العمل أن تدخل على أخيك المؤمن سروراً أو تقضي عنه ديناً أو تطعمه خبزاً) (المتنزي، بدون تاريخ: ح ٣ : ١١٧). كما جعل عون الرجل لأنبياء المسلمين صدقة يتصدق بها عن نفسه في كل يوم، فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «في ابن آدم ستون وثلاثمائة سلامي أو عظم أو مفصل، على كل واحد في كل يوم صدقة، كل كلمة طيبة صدقة، وعون الرجل أخيه صدقة ...» (مسلم: ٤٢١ هـ).

٥- لا تزر وازرة وزر أخرى:

وهذا الأُس خاص بالأطفال اللقطاء أو مجهولي الأبوين، فمن المعلوم في الشريعة الإسلامية أن المسؤولية الجنائية والعقاب مبنية على مبدأ الاختيار ويتصحّح ذلك في قوله عز وجل: **«أَلَا تَرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى * وَأَنَّ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * وَأَنَّ سَعْيَهُ سُوفَ يُرَى * ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى»** [النجم، آية: ٤١ - ٣٨]. ومن المعلوم شرعاً وعقلاً أن الطفل اللقطي أو مجهول الأبوين لم يكن له ثمة اختيار ولا ذنب فيما حدث فليس له اختيار في طريقة خروجه إلى هذه الدنيا حتى يؤخذ ب مجريرة غيره، بل إن التعامل معه من منطلق ذنب والديه يخالف عدد من الآيات الصريحة في القرآن الكريم التي تنص على عدم تحمل الإنسان لأفعال غيره ومن ذلك قوله عز وجل **«قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبِّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَنْزِرُ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيَبْيَسُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ»** [الأعراف، آية ١٦٤] وقد تكرر هذا المعنى في خمسة مواضع من

القرآن مما يؤكّد أهميّته في التشريع الإسلامي. ولا يتعارض هذا المبدأ مع الحديث الذي يروى منسوباً إلى رسول الله ﷺ وهو (لا يدخل الجنة ولد زنا) فهو حديث لا يصح وباطل وموضع كما ذكر ذلك أهل الحديث (ابن القييم، ١٤٠٣هـ - ١٣٣٢هـ)، ونقل المحدث الألباني - رحمة الله - كلام طويلاً لبيان بطلان هذا الحديث ومن ذلك قول ابن الجوزي: إن هذا الحديث مخالف للأصول وأعظمها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَؤْرُ وَازِرَةً وَزِرَأً أُخْرَى﴾ وزاد عليه ابن عرق قوله: ذلك الحديث مخالف لقول الرسول ﷺ الذي ترويه عائشة رضي الله عنه (ولد الزنا ليس عليه من إثم أبويه شيئاً) (الألباني، بدون تاريخ: ج ٣ : ٤٤٧).

٦- وجوب تقديم الرعاية الشاملة للبيتمن قبل الدولة:

ذلك أنّ البتمن يدخل ضمن الرعية التي يعدّ إمام المسلمين راعياً لهم ومسئولاً عنهم، كما في حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «كلكم راعٍ ومسئول عن رعيته، فالإمام راعٍ وهو مسئول عن رعيته ...» (البخاري، ١٤٢١هـ)، وهذه المسئولية التي تلزم إمام المسلمين تجاه رعيته ومن بينهم البتمن، هي مسئولية شاملة لجوانب الرعاية كلها وما تحمله من وجوه ومعان فالرعاية قد تكون اقتصادية واجتماعية وطبية، ونفسية ... إلخ، وفي صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أمير يلي أمر المسلمين لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة» (مسلم، ١٤٢١هـ). كما أنّولي أمر المسلمين هو المسؤول الأول عن الضعفاء في المجتمع، فقد روى حابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أنا أولي بكل مؤمن من نفسه من ترك مالاً فلأهلله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فعلى والي» (ابن ماجة، ١٤٢١هـ)، وما لا شك فيه أنّ البتمن من الضعفاء، إن لم يكن أضعفهم فعلاً.

٧- ضرورة إتقان العمل في الإسلام:

لا يكتفي الإسلام بالحث على العمل فحسب؛ ومهما كان هذا العمل، بل نجده يتبع توجيهاته بإتقان ذلك العمل ففي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتلقنه» (التميمي، ١٤٠٦هـ: ج ٧) ومن هنا فلا يكفي تقديم الرعاية المجردة للبيتمن فلابد من الإتقان فيها حتى تبرأ ذمة من تولى ذلك ومن الإتقان تغطية جميع احتياجاتي البدنية والنفسيّة والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وذلك ببذل الطاقة في البحث عن أفضل السبل لرعاية البتمن وتطوير طرق رعايته لتحقيق الإتقان الذي ينشده الإسلام من كل عامل.

وبعد ، فهذه هي أبرز الأسس التي تقوم عليها رعاية الأيتام في الإسلام، وهي أساس متينة تنهض بالمسؤولية الجسيمة التي ينبغي بذلها لهذه الفتنة من المجتمع المسلم سواء من حاكمه أو محاكمه أو من الراعي أو الرعية.

الفصل الثالث

حقوق الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية

لقد اهتم التشريع الإسلامي بأمر الطفل المحرم من الرعاية الوالدية – اليتيم ومن في حكمه – ، وأحاطه بالرعاية، وأقر له من الحقوق ما يضمن له حياة كريمة واستقراراً نفسياً واجتماعياً، وسنورد بعض الحقوق التي كفلها الإسلام للأطفال بشكل عام، وللطفل اليتيم بشكل أخص، ذلك أنه قد تهمل هذه الحقوق وتُغضَّب حقوقه عند فقد أبيه أو أبويه ولا يجد من يطالب له بها. ويقصد بكلمة حقوق تلكم الأمور الثابتة الواجبة الوفاء للطفل التي وجه إليها الدين الحنيف في السلوك الذي ينبغي أن يتلزم به المسلم تحقيقاً لأهداف الحياة وفق التصور الإسلامي ، وفي عرف الفقهاء الحق: هو ما ثبت في الشرع للإنسان أو الله تعالى على الغير، أي هو كل شيء مكتتب الشرعية للإنسان منه وسلطته عليه ... ومن هنا فالحقوق مصدرها التشريع الإلهي أو التي سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو التي لا تتعارض مع نص شرعي وعلى ذلك فالحقوق بهذا المفهوم هي التي فيها صلاح البشر جميعاً في إطارها العام وبالمعنى ومن هذه الحقوق التي هي حق شرعي للطفل بشكل عام واليتيم بشكل خاص :

١ - حق الحياة:

إن الأصل في الشرع الإسلامي الحفاظ النفس البشرية وتحريم التعدي عليها بأي فعل أو وسيلة ما لم يكن ثمة سب شرعي موجب والأصل في ذلك قوله تعالى: «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ» [المائدة، آية: ٣٢]، فنجد في الآية الكريمة أنه عز وجل ساوي بين قتل النفس الواحدة بقتل البشر جمعياً وساوى بين إحياءها بإحيائهم جميعاً. ويستوي في ذلك الكبير والصغير، والذكر والأنثى، كما يستوي في ذلك الجنين من نكاح صحيح أو الجنين من وطء محرم ما دام كينونته قد تحققت بفتح الروح فيه ويعرف هذا بعد بلوغه مائة وعشرين يوماً من الحمل، وقد أجمع الفقهاء على تحريم إجهاض الجنين بعد بلوغه هذه المدة، وعدوا الاعتداء عليه جريمة وجنابة على نفس مؤمنة ... ولا فرق في ذلك بين الجنين من نكاح صحيح أو من وطء محرم، ودليل هذا في قصة المرأة التي جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مخبرة عن حملها من الزنا فأمرها عليه الصلاة والسلام أن تنتظر حتى تضع ومن ثم تقوم بإرضاع ولديها، وتكرر الأمر مع عمر رضي الله عنه عندما أشار عليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه ألا يقيم الحد على امرأة زنت إلا بعد أن تضع ولديها وقال له: (إن كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك إلى ما في بطئها فخل عنها) (مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ١٤١٧ هـ - ٢٠٢٠) . وبهذه التوجيهات قرر الإسلام حقاً ثابتاً للإنسان وهو حقه

في الحياة، لا يخل انتهاكم بأي شكل من الأشكال.

٢ - حق الحرية:

الحرية في اللغة عكس العبودية، والعبودية تدل على الانقياد والخضوع والتذلل، وفي الفقه القانوني تُعرف الحرية بأنها: «قدرة الإنسان على إتيان أي عمل لا يضر بالآخرين، ومفهوم الإنسان للحرية أو العبودية ينبثق من عقيدته ومبادئ شريعته» (القطان، ١٤١١هـ: ١٨٢).

وهذا الحق مقرر لكل إنسان في الإسلام، والإسلام يحرم استرقاق الإنسان دون سبب مشروع، ولعل أشهر ما يروى في هذا مقوله عمر رضي الله عنه: (مَنْ أَسْتَعْدَمْتُمُ النَّاسَ وَقَدْ وَلَدْتُمُ أَمْهَاتِهِمْ أَحْرَارًا)، ولقد شدد الإسلام على من يسلب الناس حريةهم وعدها من أعظم الذنوب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاثة أنا حصم يوم القيمة. ومن كنت خصمه خصمه يوم القيمة: رجلٌ أعطي بي ثم غدر. ورجلٌ باع حرًّا فأكل ثمنه. ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجراه» (ابن ماجة، ١٤٢١هـ)، والحرية حق الله تعالى فلا يقدر أحد على إبطاله إلا بحكم الشرع، فلا يجوز إبطال هذا الحق، ومن ذلك أنه لا يجوز استرقاق الحر ولو رضي بذلك، فالاصل في الآدميين الحرية فإن الله تعالى خلق آدم وذراته أحراراً، وإنما الرق لعارض فإن لم يعلم ذلك العارض فله حكم الأصل (ابن قدامه، ١٤١٧هـ ج ٨ : ٣٥١).

وهذه الحرية التي منحها الله للإنسان تشمل حتى الطفل اللقيط أو المنبوذ من أهله، أو مجھول الأبوين أو أحديهما. وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن اللقيط حر (ابن المنذر، ١٤٠٢هـ: ١٣١). والإسلام حين يقرر هذه الحرية للإنسان فإنما ينطلق من احترامه لشخصية الإنسان وتقديره له على سائر المخلوقات كما مر معنا في الأسس الأول من أسس رعاية الأيتام في الفصل السابق.

٣ - حق النسب:

بعد أن ضمن التشريع الإسلامي للطفل الحق في الحياة، ضمن له الحق في النسب والانتساب لأبيه، حتى لا يكون عرضة للجهالة، ومن ثم ضياع حقوق أخرى مثل الإنفاق والإرث، فيقرر الله عز وجل ذلك في قوله: ﴿أَدْعُوهُمْ لِيَأْتِيهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنَّ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيْكُمْ وَلَئِنْ عَلِيَّكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعْمَدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: آية ٥] كما حرم الإسلام التلاعب بالأنساب، أو محاولة انتساب الابن لغير أبيه، ورتب على ذلك العقاب الشديد، فلقد ثبت في الحديث الصحيح الذي يرويه البخاري أن الرسول ﷺ قال: «من أدعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام» (البخاري، ١٤٢١هـ). وبذلك ضمن الإسلام للطفل أيا كان انتساباً لأب وتصاصاً بفترة يتسمى إليها، ولم يتركه هملاً مجھولاً في المجتمع.

أما بالنسبة للطفل اللقيط أو مجهول النسب فمن الحقوق المقررة له شرعاً أن يجعل له اسم يُدعى به ويشترط في هذا الاسم أن يكون اسماً إسلامياً لا يتنافى مع أحكام التسمية في الشرع المطهر، ولا تجوز نسبة مجهول النسب إلى قوم أو قبيلة أو أسرة، لما في ذلك من الكذب والإيهام والتلبيس على الناس، و بما يتبع عنه من اختلاط الأنساب (اللجنة الدائمة، ١٤٢٠ هـ).

وبذلك يتبيّن حرمة ما قد تفعله بعض الأسر التي تحضن أحد الأطفال اللقطاء أو مجهولي الأبوين وتكتفّل بهم بحيث تُنسب لهما احتجاداً أو تحاول تغيير اسمه الأصلي ليتوافق بشكل أو باخر مع اسم الأسرة بحجة عدم جرح شعوره أو دمحه في الأسرة وحقيقة الأمر أن هذا الفعل هو التبني المحرم شرعاً وسيرد تفصيل ذلك في الفصل الرابع بإذن الله. مع توضيح كيفية تجاوز هذه الإشكالية بطرق شرعية مناسبة.

٤ - حق الرضاعة:

وبعد هذا هو الحق الثالث للطفل في تسلسله في الحياة، فلقد أوجب الإسلام على الأمهات إرضاع أولادهن، قال تعالى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرَّضَاعَةُ» [البقرة: آية: ٢٣٢]، ولقد أجمع الفقهاء على وجوب إرضاع الطفل ما دام في حاجة إليه وهو في سن الرضاع، مع اختلاف في وجوبه على من؟ حيث قال بعض الفقهاء: يُجب على الأب الاسترضاع لولده، وقال بعضهم، إنه يُجب على الأم بلا أجرة، وإن رغبت الأم في الإرضاع أحبت وجوهاً، سواء كانت مطلقة أم في عصمة الأب، لقوله تعالى: «... لَا تُضَارُّ وَالَّدَّةُ بُوَلَّدِهَا ... الْآيَةُ» [البقرة، آية: ٢٣٣]. ولا شك أن منع الأم من إرضاع ولدها مضارة لها .(وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٢ هـ: ج ٢٢ : ٢٤٠) . وكما أن للأم وجوهاً أن ترضع ابنها، فلها حق النفقة والكسوة حتى إن كانت أحبنته عن أبي المولود، وإذا كانت الزوجية قائمة فلا أجرة لها على إرضاعه، وإذا توفي الأب فعلى الأم كفاية طفلها، ولها أجرة المثل إن طلبت ذلك من ماله إن كان غنياً، وعلى وارثه إن كان فقيراً على قدر مواريثهم منه لو مات . (الصالح، ٤٠٢-٥١٤ هـ: ٨٦) . وأياً كانت الاختلافات الفقهية، فإن ما يهمنا هنا هو ضمان حصول الطفل على الحليب اللازم لنموه في صغره، حتى إن مات والده وأصبح يتيمًا كما أن الطفل اللقيط له هذا الحق.

٥ - حق النفقة:

وهذا الحق من الحقوق المقرر للأبناء على الآباء في الإسلام وقد أجمع الفقهاء على أن على المرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم، لأن ولد الإنسان بعضه، وهو بعض والده، كما يجب عليه أن ينفق على نفسه وأهله، كذلك على بعضه وأصله (بن قاسم، ٣٤٠-٥١٤ هـ: ج ٧: ١٢٨) ، قال تعالى: «لَيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلَيُنْفِقْ مِمَّا أَتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا» [الطلاق: آية ٧]

كما عد الرسول ﷺ النفقة على الأبناء والأهل خير نفقة ينفقها الرجل، ففي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل دينار ينفقه الرجل على عياله، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله » ، قال أبو قلابة – أحد رواة الحديث – وبأي بالعيال، وأي رجل أعظم من رجل ينفق على عيال صغار يفهم أو ينفعهم الله به وينفعهم (مسلم: ١٤٢١ هـ) .

والنفقة الواجبة كما يعرفها الفقهاء هي: كفاية من يمونه حبز وإداماً، وكسوة ومسكناً وتوايعها، كما تشمل النفقة الرضاع والحضانة والعلاج والمصاريف المدرسية وغيرها من الأمور الازمة . وذلك أحذى من حديث الرسول ﷺ الذي ترويه عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت: (جاءت هند إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيي ما يكفيي ولدي إلا ما أخذت من ماله وهو لا يعلم. فقال ﷺ : خذدي ما يكفيك ولدك بالمعروف) (مسلم: ١٤٢١ هـ) .

وإذا مات الأب أو كان في حكم المعدم غير القادر على الكسب، فتكون النفقة على كل الدين يرثونه على قدر إرثهم لو مات هو، فإن تعذر ذلك فعلى بيت مال المسلمين بما يقدمه من مساعدات نقدية لتحقيق هذا المطلب، ومن ذلك الأسر البديلة التي ترعى بعض الأيتام أو الأطفال اللقطاء لديها، أو من خلال الدور الإيوائية والمؤسسات الاجتماعية.

٦- حق الولاية:

وهذا الحق للأطفال وبخاصة للأيتام مقرر من ثلاثة أوجه، هي:

- ولاية الحضانة.
- ولاية النفس.
- ولاية المال .

فولاية الحضانة يكون الدور الأكبر فيها للنساء، وهي تربية الطفل ورعايته في الفترة التي لا يستغني فيها الطفل عن النساء، والنساء أحق بحضانة الطفل في هذه المرحلة، وهذا ما يتفق عليه الفقهاء، مع تقديم الأم في حق الحضانة لطفلها دون ما سواها من النساء متى ما توافرت فيها شروطأهلية الحضانة، وذلك أحذى من الحديث الذي يرويه عبدالله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهم – أن النبي ﷺ قضى أن المرأة أحق بولدها ما لم تتزوج .(ابن حنبل، ١٤٢١ هـ) . أما وقت الحضانة: فيكون من ولادة الطفل إلى بلوغه السن التي يستغني فيها عن النساء، ذلك لأن يستطيع أن يأكل ويشرب ويلبس بنفسه، إلا أن بعض الفقهاء قدرها بسبعين سنين، وقدرها بعضهم بتسعمائة سنين. وإن لم يكن للطفل أحد من الأقارب فالسلطان وليه وله الحق في إسناد رعايته إلى من يقوم بحفظه من الأسر البديلة التي تقوم بكفالة بعض الأطفال الأيتام أو اللقطاء، وإلا انتقل الواجب على الدولة من خلال الدور الإيوائية أو المؤسسات الاجتماعية التي تقيمها لهذا الغرض.

أما ولایة النفس فالمقصود بها التأديب والتربيّة، والتوجيه، والإرشاد بعد انتهاء فترة الحضانة، وهذه الولاية وإن كانت مشتركة بين الرجال والنساء أو الآباء والأمهات إلا أن الدور الأكبر فيها يكون للرجال، لما جبل الله الرجال عليه من القوّة والقدرة والشدة أكثر من النساء، ولقد حث الله – عز وجل – الآباء على القيام ب التربية أولادهم في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوْا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ» [التحريم، آية: ٦]، كما ألزم الرسول ﷺ كل راع بالعناية من تحت يده، ففي الحديث الذي يرويه البخاري – رضي الله عنه – أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُّكُمْ راعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رِعْيَتِهِ، وَالإِمَامُ راعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رِعْيَتِهِ، وَالرَّجُلُ راعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رِعْيَتِهِ، وَالمرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا راعِيَةٌ وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رِعْيَتِهَا، وَالخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ راعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رِعْيَتِهِ» (البخاري، ١٤٢١ هـ)، وعلى ذلك فإنه يلزم الولي والقائم على أمر الطفل واليتم أن يتعاهده بالحفظ والصيانة والتعليم والتربية والتأديب والتوجيه والإرشاد ويتبع ذلك أن تتأكد الجهات المسؤولة عن الأطفال الأيتام أو اللقطاء الذين لدى أسر بديلة تقوم برعايتهم... يتعين عليها التأكد من تأدية الأسر لهذه الولاية وأئمّها تقوم به خير قيام ويتأتى ذلك بالزيارات الميدانية التالية.

أما الولاية على المال فتقتضي المحافظة على أموال الطفل اليتم بخاصة «لكونه عدم التجربة بمعترك الحياة، ولم يكتمل بعد بناءه الجسمي والعقلي، فلو تركت له حرية التصرف في ماله لاضاعة في شهواته ونزواته وحماته وجهمه، وعندما يبلغ ويصبح رشيداً لا يجد وهو في أمس الحاجة إليه». والولي الذي له حق القوامة على مال اليتم، هو الوصي من قبل الأب، وإذا لم يكن ثمة وصي فعليه ولـي الأمر أن يعين من يثق في أمانته ودينه وحفظه للمال، حيث يلزمـه المحافظة على أموال اليتم، واستثمارها وإخراج الزكاة عنها، وبعد ذلك إعادتها له عند الرشد.

٧- حق الكفالة:

وهذه خاصة بالطفل اليتم أو اللقيط الذي هو بحاجة إلى رعاية خاصة تختلف عن غيره من الأطفال فهو أي اليتم أو اللقيط قد فقد والده أو والديه ومن هنا أمر الولي عز وجل المسلمين بالعناية بهذا اليتم و يولوه عناية خاصة وقد توالت الآيات في محكم التنزيل التي تحث على العناية بهذه الفتة بخاصة ومن جوانب عده ومن ذلك عدم قهره وحفظ حاله والإحسان إليه وإكرامه قال تعالى: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيشَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُغْرَضُونَ» [آل عمران: ٨٣] وقال تعالى: «وَآتُوا الْيَتَامَى أُمُوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَيْثَ بِالْطَّيْبِ وَلَا تَأْكُلُوا أُمُوَالَهُمْ إِلَى أُمُوَالِكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ حُبًّا كَيْرًا» [آل عمران: ٢] وقال تعالى: «وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا» [آل عمران: ٣٦] وقال تعالى: «وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبْهِ مُسْكِنًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا» [آل عمران: ٨]. وما يلاحظ أن معظم

الآيات التي وردت يحق اليتامي أن الله عز وجل بوجه الأمر بلفظ الجماعة، وهذا دليل على المسؤولية الجماعية في الإسلام فالجماعة كلها مسؤولة عن رعاية الضعفاء. أما في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فحسبك في تقرير هذا الحق قوله صلى الله عليه وسلم: «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وأشار بالسبابة والوسطى وفوج بينهما شيئاً» (البخاري، ١٤٢١هـ) قال ابن بطال: حق على من سمع هذا الحديث أن يعمل به ليكون رفيق النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة ولا متزلة في الآخرة أفضل من ذلك.

ومن هذه الآيات والأحاديث يتضح أن الطفل اليتيم أو اللقيط في كفالة أقاربه إن كان يتيمًا أو في كفالة أحد الأسر إن كان لقيطًا أو كفالة الدولة إن لم يوجد أحد يرعاه. فهو حق مكفول له شرعاً بغض النظر عن القائم به.

٨- حق التعلم:

حت الإسلام على طلب العلم، وفرضه على كل مسلم يقول رسول المدى عليه أفضلي الصلاة والتسليم «طلب العلم فريضة على كل مسلم» (ابن ماجة، ١٤٢١هـ)، والخطاب هنا يشمل الذكر والأئم كما هو مقرر لدى شراح الحديث، وقد أوجب الإسلام على الآباء تعليم أطفالهم وهذا ما فهمه علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قوله عز وجل : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوْمًا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ» [التحريم، آية: ٦] حيث قال: (علموهم وأدبوه). وقال الحسن: (مرهوم بطاعة الله وعلموهم الخير) (ابن كثير، ١٤١٩هـ: ١١٤٩) وينقل الشوكاني عن ابن حجر - رحمهما الله - قوله في هذه الآية: فعلينا أن نعلم أولادنا الدين والخير وما لا يستغني عنه من الأدب (الشوكاني، ١٤٢١هـ: ١٧٩٨). ويروى الترمذى - رحمه الله - قول الرسول ﷺ : «لأن يؤدب الرجل ولده خير من أن يتصدق بصاع.

٩- حق اللعب:

إن من الأمور المقررة لدى العلماء حاجة الطفل إلى اللعب والله البرئ فهي جزء من شخصية الطفل التي تنمو بقدر نموه الجسمي والعقلي، حتى أن بعض العلماء اعتبر اللعب ميزة من مميزات مرحلة الطفولة، وحاجة الطفل إلى اللعب تأتي من الأثر الكبير الذي يحدثه في شخصيته فهو أسلوب تربوي فطري يمارسه الطفل على سجيته ودونما تكلف، ويشع في الوقت نفسه حاجات أساسية، جسدية ونفسية واجتماعية وعقلية.

لقد اهتم الإسلام بهذا الجانب في حياة الطفل بالممارسة الفعلية والآثار في هذا كثيرة وحسبك منها حديث عائشة رضي الله عنها الذي تقول فيه: (كنت ألعب بالبنات عند رسول الله ﷺ ، وكانت تأتي صواحيبي فكن ينقمون من رسول الله ﷺ وكان يسرهن إلي فيلعنون معي) (البخاري، ١٤٢١هـ) وتوضح عائشة - رضي الله عنها - ذلك الجانب في شخصية الصغير في حديث رؤيتها للحبشة وهم يلعبون والرسول ﷺ يسترها برداءه يقولها:

فأقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريضة على اللهو) (البخاري، ١٤٢١هـ). وهذا هو عمر الفاروق – رضي الله عنه – يكتب إلى ولاة الأمصار لديه : «أن علموا غلمانكم العوم ... »، وهو جزء من اللعب كما هو معلوم. فمن هذه الآثار يتضح إيلاء الإسلام لهذا الحق من حقوق الطفل وهو اللعب وتنبعه بالانطلاق في آفاق عالمه الخيالي الواسع.

١٠ - حق الرحمة:

وهذا الحق يستحقه الطفل اليتيم أو اللقيط على أساس أنه صغير لم يرشد بعد، ففي التشريع الإسلامي توجيهات متواصلة برحمة الصغير والعطف عليه والأخذ بيده، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهمما – أن رسول الله ﷺ قال: «من لم يرحم صغيرنا، ويعرف حق كبارنا فليس منا» (البخاري: ١٤٢١هـ). ولقد تعجب الرسول ﷺ من الصحابي الأقرع بن حابس التميمي – رضي الله عنه – عندما قال للرسول ﷺ : إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحداً، وذلك عندما رأى الرسول ﷺ يقبل الحسن بن علي – رضي الله عنهمما – ، فقال له رسول الله ﷺ : «من لا يرحم لا يرحم» (البخاري، ١٤٢١هـ).

وكل هذه التوجيهات من الإسلام برحمة الصغير، يهدف من ورائها تعزيز هذا الشعور لديه، وملؤه به ليفيض به عندما يكبر، فمن المعروف أن فاقد الشيء لا يعطيه، ولو حرم الطفل اليتيم من الرحمة فلن يجود بها إذا كبر لحرمانه منها في الصغر، «ولقد أثبت علماء التربية والنفس والاجتماع أن عادات الأهل وطبعهم ومسالكهم في الحياة تنتقل إلى الأبناء بحكم التنشئة والتربية والمحاكاة».

وهذا الحق مما يحسن العناية به كثيراً في المؤسسات والدور الاجتماعية ذات الطبيعة الإيوانية فإنه قد تطغى العناية بالجوانب المادية للطفل اليتيم أو اللقيط على تحقيق ما له من حق مقرر من الرحمة. ولكن نضمن تنفيذ هذا الحق والقيام بواجبه في المؤسسات الإيوانية فلابد من حسن اختيار العاملين مع الأطفال ليكونوا من عرفوا بالشفقة، وتفضي قلوبهم بالمحبة، وعيونهم بالنظارات العاطفة، فإن هذه الودائع الإنسانية في حاجة إلى من يحميها بمقدار حاجتهم إلى من يغذيهم ويراعي صحتهم ونظامتهم، بل إن حاجتهم وحاجة المجتمع إلى الغذاء الروحي أشد وأقوى من الغذاء المادي والرعاية الصحية .

١١ - حق المخالطة:

يقول الله عز وجل: ﴿.... وَسَأَلُوكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُهُمْ فَإِنَّهُمْ كُفَّارٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَا عَنْتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة، الآية: ٢٢٠] يورد ابن كثير في تفسير هذه الآية عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتَامَىٰ إِلَّا بِالْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ﴾

سَعِيرًا ﴿ انطلق من كان عنده يتيم فعزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه، فجعل يفضل له الشيء في طعامه فيحبس له حتى يأكله أو يفسد فاشتد ذلك عليهم فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فأنزل الله ﷺ ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ فخلطوا طعامهم بطعمهم وشرابهم بشرابهم (ابن كثير، ٤١٩-١٧٣) وذلك مقتضى التكافل الاجتماعي في الإسلام الذي هو قاعدة المجتمع المسلم فاليتامى إخوان للأوصياء كلهم أخوة في الإسلام ومخالطتهم لا حرج فيها إذا حفقت الخير للبيت.

وعلى الرغم من أن هذه الآية في حادثة معلومة، ولكن أليس من الممكن القول أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو مقرر في القاعدة الشرعية المعروفة فيكون أمر المخالطة أشمل في الطعام والشراب فقط لا يشمل المخالطة الاجتماعية والتودد إليهم والمغالطة النفسية ومراعاة ظروفهم ودمجهم مع المجتمع وعدم عزلهم في دور أو ملاجيء كما قد يفعل في بعض المجتمعات المسلمة، وهذه الآية وهو قوله عز وجل: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَا عَنْتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ البقرة: ٢٢ كافية لدعوة المجتمعات المسلمة إلى أن تغير نظام الرعاية القائمة حالياً المرتكز على الإيواء في المؤسسات والدور الاجتماعية ونقله إلى المبدأ الأصل وهو كفالة اليتيم لدى أسرة بديلة وسيأتي الحديث عنها بإذن الله.

بقي أن نشير في ختام هذه الحقوق التي سردت باختصار شديد أن الشريعة الإسلامية قد قررت هذه الحقوق قبل أن تتبادر هذه الحقوق على المستوى الدولي المعاصر في الإعلان العالمي لحقوق الطفل الذي أقرته الأمم المتحدة قبل عدة سنوات فقط، وليس هذا فحسب، بل نجد أن الشريعة الإسلامية كانت سباقة إلى تقرير حقوق الطفل المعنوية وليس المادية فقط، فأقرت حقوقه قبل أن يستقر في رحم أمه وذلك بحث والده عن حسن اختيار الزوجة، والتسمية قبل الجماع ثم حفظت حقوقه وهو جنيناً في بطن أمه فأكملت حقه في الحياة بحفظه من الإجهاض وأقرت حقوقه المالية وحرست على العناية بأمه وهي حامل بتخفيف بعض العبادات عنها.

وحتى يتضح مدى عناية الإسلام بالأيتام وحرصه على تقرير حقوقهم يحسن النظر إلى الآيات التي ورد فيها إشارة للبيت أو ذكر له في القرآن الكريم وهي ثلاثة وعشرين آية، وقد أتت هذه الآيات متفرقة في اثنين عشرة سورة ولا شك أن هذا يدل دلالة واضحة على عناية القرآن الكريم بهذه الفئة وهذه الآيات تصب في كفالة الأيتام والبحث على إكرامهم وعدم ظلمهم والإحسان إليهم والتهديد لمن يعتدي عليهم أو على أمواهم.

الفصل الرابع

أنماط رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية

لقد تعددت أشكال رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية - الأيتام - على مرّ التاريخ وصورها وكان الغالب على هذه الأشكال والصور هو ضم الطفل اليتيم إلى إحدى الأسر لكي تقوم برعايته وحفظه والعنابة به سواء كان هذا الطفل يعيش يتماً حقيقة أم في حكم اليتيم ومع التطور الحادث في الرعاية الاجتماعية على مستوى العالم ومع تزايد أعداد الأطفال ذوي الظروف الخاصة (اللقطاء) إضافة إلى التغيرات التي مرت بها المجتمعات وما اتصف به من انشغال وانحسار في الترعة الخيرية بين أفرادها تطور شكل الرعاية الاجتماعية التي تُقدم للأيتام على مستوى العالم وبدأ يأخذ أشكالاً وصوراً أخرى غير الوضع السائد سابقاً وهو النمط المتمثل في رعاية اليتيم بين أحضان أسرة طبيعية لينمو بينها نمو الطفل السوي في الأسرة العادلة.

ويمكن القول : إن أنماط رعاية الأيتام ومن في حكمهم قد استقرت في الوقت الحاضر على أربع صور أساسية هي :

- ١) نظام التبني
- ٢) الرعاية الإيوائية في الدور الاجتماعية
- ٣) قرى الأطفال (SOS)
- ٤) نظام الأسر البديلة (كفالات الأيتام)

وسيتم استعراض كل نمط من هذه الأنماط بشكل مختصر مع ذكر مزايا كل واحد منها، ثم إبراد بعض الملاحظات عليه ثم محاولة الوصول إلى النمط الأفضل للتطبيق في عالمنا الإسلامي ومنها مجتمعاتنا في دول الخليج العربي.

١) نظام التبني:

أي اتخاذ الشخص ولد غيره إبناً له، ويجعله كالابن المولود له ويتسمى باسمه ويرثه، ويغلب في استعمال العرب لفظ (ادعاء) على التبني ومنه الدعيّ وهو التبني وهذا واضح في قول الله عز وجل: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّنْ قَلْبِينِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَرْوَاحَكُمُ الَّذِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَذْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّيِّلَ﴾ [الأحزاب، آية: ٤]، وهذا النمط من الرعاية من رعاية الأيتام، هو الغالب في العديد من الدول الغربية وبعض الدول الإسلامية.

ويتم التبني في تلك الدول بواسطة عقد أو بمقتضى حكم أو قرار ويصبح هناك شخصان أبوين قانونيين لطفل لم ينجبهما، ويربيانه كفرد من أفراد الأسرة ويصبح هذا الطفل عضواً دائماً في العائلة المتبنية وله عليها الحقوق نفسها والواجبات التي للطفل الشرعي. ويفوق عدد الأسر الراغبة في التبني الأطفال المتاحين للتبني في بلدان الغرب بخاصة، وهذا يفسر سبب ازدهار تجارة بيع الأطفال وتهريبهم إلى الدول الغربية لبيعهم هناك بمبالغ باهظة.

ولقد كان التبني معروفاً في الجاهلية عند العرب، وكان الولد المتبني يكون في مرتبة ابن حقيقي تماماً ويرى بعض العلماء أن نظام التبني الذي كان سائد في الجاهلية مستمدًا من شرائع اليونان والروماني، حيث كان التبني معروفاً في القانون الروماني فيلحق الشخص بنسبه من يشاء، سواءً كان من الحقه معروف النسب أم لم يكن معروف النسب (أبو زهرة، بدون تاريخ: ١٢٥).

ولقد جاء الإسلام مقرراً ما قررته الأديان السماوية السابقة كلها من أن النسب لا يثبت إلا بولادة حقيقة ناشئة من علاقة غير حمرمة، لذلك أبطل الإسلام هذا النوع من الرعاية وهو (التبني) وأبطل كل الآثار المترتبة عليه قال الله عز وجل: ﴿إِذْعُوهُمْ لِتَبَاهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا أَبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيْكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعْمَدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب، آية: ٥]، فأبطل الإدعاء وهو ما يعرف بالتبني وأبدلهم بالأخوة في الدين والموالاة ويكون ذلك عوضاً عمما فاقهم من النسب.

ولقد شدد الإسلام على من يدعى إلى غير أبيه وهو يعلم بذلك ففي الحديث المتفق عليه أن رسول الله ﷺ قال: (ليس من رجل ادعى لغير أبيه - وهو يعلمه - إلا كفر بالله، ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبواه مقعدة من النار) (البخاري، ٤٢١هـ).

إن تشدد الإسلام وغيره من الديانات السابقة في هذه المسألة والتغليظ فيها يعود إلى أسباب عدة فمن هذه الأسباب:

أ) أن التبني مخالف للفطرة الإنسانية وقائم على الكذب ، فإن جعل شخص ولداً، وهو ليس بمولود له كان

هذا افتراء على الحقيقة، وضد الطبيعة الإنسانية، ولذلك قرر القرآن الكريم أن التبني ليس إلا بنوة بالأفواه لا بالطبع والفطرة والحقيقة، إذ قال سبحانه: ﴿ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهُكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب، آية: ٤].

ب) إنه في كثير من الأحيان تُتحذى التبني للمكايدة في داخل الأسرة، لا للشفقة بالولد المتبني، فيتبين ليمعن ميراث قريب له، ولا يصح أن يقر نظام يتخذ سبيلاً للكيد، وهو لا يمكن أن يكون داعياً لتقوية الأسرة وبث روح المودة والمحبة فيها.

ج) يؤدي التبني إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال إذ يصبح هذا الدخيل فرداً من أفراد الأسرة في الظاهر ومحرماً لنساء أجنبيات عنه فيرى منه ما لا يحل له. ويحرم عليه الزواج بإحداهم وهن حلال له في الواقع.

د) إن إقرار التبني وترتيب آثار البنوة الحقيقية عليه يؤدي إلى تحويل الأقارب واجبات تترتب على ذلك، فتحجب نفقة المتبني عند الحاجة أو العجز وفي ذلك تحويل للأقارب تبعات ومعارم لشخص لا تربطهم به قرابة حقيقة ولا رحم موصول.

من أجل هذه الأسباب وغيرها من الأسباب نجد أن الإسلام لا يعترف بالتبني ولا يثبت به حقوقاً، ولا واجبات، وقد شرع الإسلام لهم ما هو خير من ذلك وهو كفالة اليتيم أو اللقيط وضممه إلى بيوت المسلمين ففي الحديث أنه قال عليه الصلاة والسلام: (خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يُحسن إليه وشر بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يُمساء إليه) (ابن ماجة، ٤٢١هـ)، وقال عليه الصلاة والسلام: (أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وأشار بالسبابة والوسطى وفوج بينهما شيئاً) (البخاري، ٤٢١هـ).

ويكفي لنجد فكرة التبني أن العديد من الدراسات تربط بين هذا المظاهر من مظاهر رعاية الأيتام وهو (التبني) وبين تنامي ظاهرة بيع الأطفال، فعلى سبيل المثال تؤكد المسئولة الخاصة بشؤون التبني في وزارة الخارجية الفرنسية أن هناك مهنة في سبيلها إلى الاتعاش من جديد وهي بيع الأطفال (صقر، ١٤١٥هـ: ١٣١).

٢) الرعاية الإيوائية في الدور الاجتماعية:

وهو السائد في معظم دول العالم ويتمثل في مؤسسة اجتماعية يوجد بها عدد من الأيتام أو من في حكمهم من ذوي الظروف الخاصة (اللقطاء) ويشرف عليهم عدد من المشرفين رجالاً ونساءً، وكانت تسمى قديماً الملاجئ ثم تغير اسمها إلى الدور وبعض الدول وهي قليلة لا زالت تستخدم كلمة ملاجئ، ويوجد دور متخصصة لصغار السن ثم يتقلون منها إلى دور خاصة بالكبار ثم دور أخرى خاصة بالأكبر سنًا تسمى في الغالب دور الضيافة، ويغلب على هذه الدور تساوي أعمار الأيتام، واقتراهم من بعض في الأعمار ويعيشون في هذه الدور ويتعلمون بها في مدارس خاصة داخلية وأحياناً تكون الدراسة في مدارس خارجية لتحقيق الاندماج مع المجتمع.

وهذا النوع من الرعاية كما ذكر سابقاً يوجد في معظم دول العالم وهو النمط الغالب على رعاية الأيتام وهو ما تقوم به معظم الحكومات وتصرف عليه من ميزانية الدولة كما تقوم بتوظيف العاملين فيه وتضع البرامج للطلاب فيها كما تضطلع بهذه المهمة عدد كبير من الجمعيات والمنظمات الخيرية في مناطق عدة من العالم.

وعلى الرغم من ذلك الانتشار الواسع له في معظم دول العالم، إلا أنه يعد أقل مظاهر رعاية الأيتام في الإيجابيات، وأكثرها من حيث السلبيات، وإن كان له من إيجابية فهو سهولة الإنشاء والافتتاح وتوفير الاحتياجات المادية للطفل، ولكن لا تسأل عن حقيقة الرعاية الاجتماعية والنفسية في هذا النمط من الرعاية، فالمؤسسات الاجتماعية في الغالب لا تعمد إلى العناية الفردية بالطفل، ويفتقد فيها الفرصة السانحة للعب مع غيره من الأطفال وتناول الأشياء وامتلاكها وحرية الحركة والتنقل والحديث وهذا النمط من التربية في هذه المؤسسات الاجتماعية الإيوائية مسؤول إلى حد كبير عن التأثر الواضح في نمو الطفل اليتيم الذي يعيش في هذه المؤسسات في جوانب كثيرة .

كما أن هذا النموذج من الرعاية للأيتام لم يأخذ في اعتباره النموذج الأسري، بل إن الخدمة تقدم بأسلوب جماعي ويعيش اليتيم حياته في برنامج جماعي وتحتلط لديه مفاهيم عديدة أهمها ذوبان الشخصية الاستقلالية، وتنامي مظاهر شيوخ الملكية فلا خصوصية واضحة للطفل في ظل الري شبه الموحد والأدوات والآلات الموحد والحركة والتنقل والسكنون المتحد شكلاً ومضموناً. وبالتالي يفقد الأطفال فرديتهم المتميزة لخوضوهم لنظم موحدة وأساليب متميزة في المأكل والملبس ونظم التعليم، فالحياة في المؤسسة تفتقد الحياة الأسرية فهي تتطلب تنظيماً روتينياً بعيداً عن الحب والانتماء التي تميز بها الحياة الأسرية.

ويلاحظ على مر التاريخ الإسلامي عدم وجود مؤسسات إيوائية كاملة معنى الكلمة لرعاية الأيتام من خلال الإيواء وبقاء الطفل اليتيم فيها، كما هو قائماً الآن في عصرنا الحاضر بحيث ينشأ اليتيم منذ صغره في تلك المؤسسات والدور الاجتماعية بل كانت رعايته تتم لدى إحدى الأسر في المجتمع إنفاذاً لحديث الرسول ﷺ «أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذا، وأشار بالسبابة والوسطى، وفرج بينهما شيئاً»، وهذا يعود إلى عدة أمور، منها حرص الأسر المسلمة على رعاية يتيماً، فالتكافل كان على أشدّه في تلك العصور، فلا توجد مشكلة تخلّي الأسر

عن رعاية أيتامها. إضافة إلى قلة عدد اللقطاء في المجتمع مقارنة بالعصر الحالي الذي تظهر بعض الإحصاءات تزايد أعدادهم بشكل كبير في العالم بصفة عامة وكذلك في العالم العربي، وهذا يعود إلى المراقبة الشديدة من المجتمع لسلوك أفراده ، والوعي الديني الأكثر تغلغاً في أنفس أفراد المجتمع وأخيراً صرامة القانون الاجتماعي السائد في المجتمع سابقاً.

وكما ذكر آنفاً فإن تناقص أعداد اللقطاء في المجتمع المسلم الأول يعود إلى الضبط الأخلاقي العام، فكل يتيم سيعيش في وسط أسرته رغم وفاة والده أو لدى أسرة قريبة له ترعايه بخنا عن الأجر والثوبة. ومن هنا فلم يكن هناك ثمة حاجة إلى مثل قيام هذه المؤسسات الاجتماعية الإيوائية.

وقد يكون هناك أسباب أخرى في عدم وجود مثل هذه المؤسسات الإيوائية في المجتمعات المسلمة ولكن هذه الأسباب قد لا تكون رئيسية مثل: صعوبة الإنفاق على المؤسسات الإيوائية لكثرتها ما تحتاجه، فإنه يلزمها مصاريف مادية أكثر مما يحتاجه غيرها مثل المدارس والمساجد أو الأسبلة، حيث يلزم توفير جميع الاحتياجات المعيشية والتعليمية وبخاصة أن تلك الاحتياجات تتكون من غالل الأوقاف والتاريخ يثبت أن أول المؤسسات الاجتماعية تضرراً من تناقص أغلال الأوقاف هي مكاتب الأيتام .

ويمكن إجمال السلبيات التي تتصف بها المؤسسات الإيوائية القائمة حالياً لرعاية الأيتام في ظل أسلوب الرعاية التي تتبعه من خلال تجميع هؤلاء الأطفال وجعلهم في عناير أو مهاجع كما تسمى أحياناً في الجوانب الآتية:

١) تقوم مؤسسات الرعاية الإيوائية بتصنيف وتقسيم الأطفال فيها وفقاً للسن والجنس وهو أمر يخالف نسق وطريقة أسلوب الرعاية في الأسرة الطبيعية.

٢) تتم الرعاية في هذه المؤسسات الإيوائية من قبل موظفين يتراصون مرتبات وأجور، مما يعني قيامهم بالرعاية على أساس المردود المادي بحيث يصبح تقديم الرعاية نوعاً من الارتزاق.

٣) يتخذ أسلوب الرعاية الإيوائية للأطفال الأيتام شكلاً رسماً وروتينياً يبعد كثيراً عن النمط الأسري الطبيعي.

٤) تُعد بيئة المؤسسة الإيوائية غير محفزة لنمو الطفل قياساً إلى الأسرة الطبيعية.

٥) على الرغم من الجهد المبذولة لفتح المؤسسات الإيوائية على المجتمع الخارجي تظل هذه المؤسسات معزولة نسبياً عن النمط الطبيعي للعلاقات داخل المجتمع.

٦) تندم داخل المؤسسات الإيوائية للكثير من الأدوار وال العلاقات الاجتماعية كعلاقة الأمة والأبوة والأخوة وصلة القرابة وهي علاقات ضرورية في تنشئة الطفل وإعداده لممارسة هذه الأدوار في المستقبل.

وحتى يمكن لهذا النوع من أنواع رعاية الأيتام الاقتراب إلى حد ما من الأسلوب الطبيعي في الأسر العادلة في المجتمع وبالتالي صلاحيته لرعاية الأيتام فلا بد من عدة أمور ، منها :

- أ) أن يكون حجم ومسؤوليات المؤسسة الإيوائية التي ترعى الأيتام يضاهي أو يعادل إلى حد ما الأسر الطبيعية، معنى أن يكون حجم المؤسسة وعدد التلاء فيها وكذلك القائمين على الرعاية بشكل قريب من النمط الموجود في الأسر الطبيعية.
- ب) ينبغي أن يكون تصميم المؤسسة الإيوائية ونطع الغرف والمنافع بما قريرًا من تصميم البيوت السكنية في البيئة المحلية وأن تكون مواقعها وسط الأحياء السكنية.
- ج) يجب ألا تتميز هذه المؤسسات بأية إشارات أو علامات أو لوحة تحمل اسمها على البوابة تدل على أنها مؤسسة إيوائية اجتماعية.
- د) عدم الاكتفاء بالمؤهل العلمي والدراسي عند اختيار العاملين بالمؤسسات الإيوائية بل لابد من الخبرة والتجربة في هذا المجال مع الحرص الشديد على كبار السن من المترددين نفسياً واجتماعياً ومن المتردجين.
- هـ) يجب ألا تنشأ مدارس خاصة بتلاء المؤسسات الإيوائية (مدارس داخلية) بل ينبغي إلحاقهم بالمدارس الموجودة في البيئة حتى تناح لهم الفرصة للاندماج في المجتمع وتكون علاقات تفاعلية مع غيرهم من المقيمين في المنطقة والمتاحقين بالمدرسة كي ينالوا لهم تحقيق التفاعل الاجتماعي السليم والشعور بالانتماء الاجتماعي وبأنهم لا يختلفون عن غيرهم من الأطفال، وأن يزودوا بنفس الأدوات والملابس التي يمتلكها الأطفال الآخرون في المجتمع.
- و) الحرص على أن يعيش هؤلاء الأطفال في محيط أقرب ما يكون إلى محيط العائلة وال الجو الأسري، وذلك بتقسيم المؤسسة الإيوائية إلى نظام الأسر بدلاً عن نظام المهاجع أو العناير الجماعية بحيث يكون لكل أسرة مسؤول أو مسؤولة - بحسب الجنس - بمثابة الأب أو الأم للأطفال.
- ز) العمل وبحرص كبير على ارتباط هؤلاء الأطفال بالمجتمع المحيط بهم بمختلف الطرق والوسائل، وذلك بأن يشارك الأطفال في المناسبات الاجتماعية المختلفة.
- ح) العمل على وجود برامج زيارات اجتماعية متبدلة إلى المجتمع ومن المجتمع إلى داخل المؤسسة الإيوائية. ولا تهدف هذه الزيارات إلا إلى الحديث وخلق جو أسري في إطار ما يعرف بانفتاح المؤسسة على المجتمع أو الدور المفتوحة على الأسرة والمجتمع.
- ط) تحسين العلاقات الإنسانية وتطويرها داخل المؤسسة والعمل على إبراز مشاعر الودّ والمحبة والتعاطف من جانب العاملين وبين الأطفال المقيمين مع بعضهم بعضًا.
- ي) العمل على تشجيع كبار السن لزيارة هذه الدور والتحدث بطريقة عفوية مع الأطفال واللعب معهم إن أمكن والاستماع إليهم (الحوات، ١٩٨٩: ١٠٥).

(٣) قرى الأطفال (SOS) :

صاحب هذه الفكرة هو النمساوي (هيرمان جماينر) وقد بدأت هذه الفكرة الجديدة في رعاية الأيتام والأطفال المشردين في أعقاب الحرب العالمية الثانية فكانت أول قرية في عام (١٩٤٩ م - ١٣٦٩ هـ) ومرتكز هذا المشروع الجديد في رعاية الأيتام ومنطلقها فكرة تبناها رائد هذه القرى (هيرمان جماينر) وهي أن ينشأ للأطفال الأيتام ومن في حكمهم في ظل امرأة ترعاهم في منزل خاص كأي بيت في المجتمع لإبعاد الأطفال عن معيشة الملاجئ والمؤسسات الاجتماعية فكانت أول قرية من قرى الأطفال (SOS)، وهذه الحروف اختصار للنداء الدولي لإنقاذ السفن التي تشرف على العرق وهو: (Save our Souls) أي أنقذوا أرواحنا.

وفكرة هذه القرى تمثل في وجود عدد من المنازل المتحاورة وفي كل بيت عدد من الأطفال الأيتام يتراوح عددهم بين (٤ - ٩) أطفال من الجنسين وذوي أعمار متباعدة وتوجد امرأة ترعى هؤلاء الأطفال بحيث تكون بمثابة الأم لهم، وتقوم تربية الأطفال وخدمتهم كما لو كانوا أبناءها تماماً لذا يشترط في هذه المرأة المشرفة على المترد أن تكون غير متزوجة، بل ويشترطون عليها عدم الزواج إن كانت ترغب في الاستمرار في العمل لديهم.

كما تقوم فلسفة هذا المشروع الاجتماعي لرعاية الأيتام على الاقتراب من الحياة الأسرية العادية في المجتمع الغربي ، وتنطلق مبادئ جمعية قرى الأطفال SOS : من مرتكز أساس هو أن كل بيت في القرية يضم عدداً من الأفراد يكونون أسرة ويكون العدد بين تسعه من الأطفال من الجنسين في أعمار مختلفة. يعيشون ويشبون أخوة وأخوات، وتقوم على رأس الأسرة أم يشترط أن تكون امرأة غير متزوجة كرست حياتها لتكون أمًا طيبة عطوفاً على هؤلاء الأطفال ترعاهم وتربيهم وتقوم على خدمتهم كما لو كانوا أبناءها تماماً، وأن تتمشى تربيتهم مع المبادئ التي يقبلها المجتمع الدولي والتي تسيطر عليه العرفان والكرامة الإنسانية اللذان هما أساس الحرية ونحو السلام العالمي . (العاشر، ١٩٨٤: ٢٩) .

وهذه المبادئ لجمعية قرى الأطفال تنطلق من فلسفة صاحب الفكرة ورائدها وهي مبنية لديه على أن الأمة هي حجر الأساس الذي تبني عليه تربية الأطفال فعطف الأم على الطفل ورعايتها له والحنان الذي تمنحه إياه وكل هذا لا يوازيه شيء آخر في تربية سليمة.

إن « هيرمان جماينر » حينما يرى أن الأم هي العنصر المطلوب لبيوت قرى الأطفال SOS فإنه لا يتصور أن يكون في البيت زوجان رجل وامرأة يرعian شئون الأطفال فليس هناك زوجان لهماأطفال يمكن أن يقوما مقام الأم التي وهبت كل طاقاتها للعناية بأطفال القرية مما لا يترك لها مجالاً للقيام بأعمال الزوجة. ولا شك أن هذه النظرة لدى مؤسس قرى الأطفال تتعلق من نظرة كانت تعتبر العلاقة في الأسرة ثنائية الأطراف أي بين الطفل والأم فقط وهي نظرة قاصرة، فالوضع الطبيعي في الأسرة هي العلاقة الثلاثية بين الطفل والأم والأب حتى يتحقق التوازن الكامل في شخصية الطفل، لذا لا عجب أن نجد مدير قرية الأطفال SOS في لبنان يقول: لقد وجدنا صيغة تمكينا من تعويض الأم ومساعدة الطفل المروم منها على متابعة مسار غوه وتطوره لكننا عجزنا حتى الآن عن إيجاد صيغة موازية تمكن من التعويض عن غياب الأب على غرار ما وجدناه بالنسبة للأم (نصار، ٤١٣هـ: ١١٠) .

وتتعدد مصادر تمويل هذه القرى ومنها التبرعات وعائدات المشروعات المحلية التي تتبع كل قرية، ودعم بعض الحكومات المحلية في بعض الدول، ولكن تبقى هذه الموارد قاصرة عن إدارة هذه القرى على مستوى العالم، وهذا ما جعل مدير إحدى هذه القرى وهو مدير قرية الأطفال في القاهرة يقول: إن موضوع تمويل قرى الأطفال بالنسبة لي لغزاً محيراً لم أستطع فك طلاسمه جميعها، كما يكتنفه قدر من السرية والغموض وبخاصة حين مقارنة المصروفات بالعائدات التي تتحققها هذه القرى من التبرعات أو الإعانات الحكومية (صالح، ٤١٦ هـ - ٧٢).

وبكل حال فلا يمكن التغاضي عن دعم مجلس الكنائس العالمي لهذه المنظمة، ولا يعد سراً أن مؤسس هذه القرى (هيرمان جماينر) كان يؤدي خدمات اجتماعية للكنيسة الكاثوليكية في مطلع حياته، كما كانت الكنيسة الكاثوليكية تؤيد مشروعه في البدايات الأولى وتقدم له الكثير من التسهيلات (العاشر، ١٩٨٤: ٢١-١٧) كما ساعدته راعي الكنيسة للحصول على أول مكان ليبدأ فيه مشروعه. وقد تبلورت فكرة أول قرية لرعاية الأيتام بعد مناقشته مع راعي الكنيسة. لذا لا غرابة أن نجد أن من شروط إيواء الأطفال في بعض الدول العربية أن يكون عن طريق الكنيسة (العاشر، ١٩٨٤: ٥٧). كما أن البابوية تتکفل برعاية بعض الأطفال في قرى بعض الدول العربية (جمعية قرى الأطفال SOS اللبنانية، ١٩٩٤: ٣٧). ورغم أن هذه الروح المسيحية قد لا تظهر في القرى التي توجد في الدول الإسلامية، ولكن يبقى تحديد الطفل عقداً واضحاً لكل متأنل لبرامج هذه القرى أو زائر لواقعها ميدانياً .

وهذه التجربة تعد رائدة في العمل الاجتماعي لرعاية الأيتام وتعد أكثر تطوراً من المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل دور الأيتام أو الملاجئ، وهذه التجربة تتناسب والبيئة التي نشأت فيها. وهي الدول ذات العقائد التي تُقر كل ما في هذه القرى من جوانب لا تتوافق مع مبادئ الإسلام، حيث يمكن إيجازها في وضع مبادئ القرية بشكل عام وإغفال الجانب الديني في برامج القرى وهو الجانب الذي يُعد محوراً أساسياً في حياة الطفل بشكل عام، والميتم بخاصة، وأخيراً ترغيب الأمهات البديلات في الإقلاع عن الزواج، ومحاولة الحيلولة دون زواجهن إذا ما اتيح لهن الزواج .

٤) نظام الأسر البديلة (كفالات الأيتام) :

وهذا هو الشكل الرابع من أشكال رعاية الأيتام السائدة في العالم وتقوم فكرته على احتضان طفل يتيم أو من في حكم اليتيم من قبل أحد الأسر ليعيش بينهما كأحد أطفالها وينتقل بمظلة الأسرة الطبيعية ويجد منها جميع الإشباعات التي يحتاجها سواء النفسية أم الاجتماعية أم المادية لينمو نمواً متوازناً بين ركني الحياة الأسرية السوية (رجل وامرأة) ويتحقق التكيف الاجتماعي وال النفسي المتوازي وهو مختلف كلية عن نظام التبني فلا يوجد في هذا النظام تسمية للطفل باسم الأسرة وتبقي الحرمية قائمة إلا أن تقطع برضاع من الزوجة أو إحدى أقارب الزوجين. ولا يوجد في هذا النظام مخادعة للطفل أو المجتمع فهو قائم على الصدق بخلاف التبني القائم على خلاف ذلك من أول يوم.

وهذا النظام يفوق بمراحل نظام الإيواء في المؤسسات الاجتماعية سواء كان الدور والملاجئ أم قرى الأطفال (SOS) التي سبق الحديث عنها، فمن خلال هذا النظام نحقق البيئة الأسرية السوية للطفل حينما ينشأ بين رجل وامرأة ينهل من كل طرف ما يتصرف به فإذاً من الرجل قوته وحزمته وعقله ويأخذ من المرأة حنانها وعطفها وحسن تدبيرها ويمكن للطفل أن يجد الإشباعات التي يحتاجها كاملة باعتبار أن الجهد منصبًا عليه وحده أو على طفل آخر معه وليس كما هو الحال في الدور والمؤسسات الاجتماعية التي يوجد بها عشرات الأطفال الذين تتوازع اهتمامات المشرف أو المشرفة على الجميع فلا يناله كل طفل إلى جزء يسير جداً من اهتمامات المشرف وطاقاته المحدودة المنهاكة .

ويمتاز هذا النوع من الرعاية للأيتام بمزايا عدة لا تتوفر في النظم السابقة ولعل أبرزها سرعة اندماج الطفل في المجتمع وسهولة تحقيق ذلك الاندماج بشكل طبيعي وتلقائي مما ينتج عنه تكيف سوي طبيعي وغير متكلف المظاهر أو الأشكال، ومع ما يوجد من مزايا فإنه قد يوجد به بعض السلبيات لكنها تنغمر في بحر الإيجابيات المتوقعة منه وبالموازنة بين سلبياته وإيجابياته نجد أنها قد نغض الطرف عن بعض سلبياته المتوقعة وليس المتحققة جراء ما ننتظره من إيجابيات عدة على الطفل والأسرة والمجتمع بشكل عام.

إن القاعدة الفطرية في البشر أن ينشأ الطفل بين أبوين وتحت رعايتهما، ولهذا حكمة إلهية عظيمة، فالأسرة الطبيعية هي البيئة ذات الأثر الفعال في تشكيل وتنمية جميع جوانب النمو لدى طفليها، حيث يتحقق للطفل من خلال أبيه إشباع الحاجات الأساسية لديه، سواء كانت حاجات اجتماعية أو نفسية أو عاطفية، أو أمثلها من الحاجات الالزامية لنموه النمو السليم المتوازن، وتوارد العديد من الدراسات أهمية وجود الأبوين في حياة الطفل، وخطورة فقدانها أو أحددهما على مستقبل حياته.

فالتنشئة الاجتماعية للطفل داخل الأسرة تمثل عنصراً هاماً وحاجة ملحة له ليعيش حياة طبيعية، فالسنوات الأولى في حياة الطفل وما يكتسبه فيها من تدريب وطبيعة في العلاقات البنية ذات تأثير مباشر في أفعال الطفل واتجاهاته المستقبلية، ففي الأسرة تنمو قدرات الطفل ومهاراته ويتعلم التمييز بين السلوك الحسن وغير الحسن ومن خلالها يدخل الطفل المجتمع وهو مزود بما اكتسبه من قدرات ومهارات نفسية واجتماعية يتعامل بها مع الآخرين

والتكيف معهم.

وإيماناً من الدول والمجتمعات بذلك الدور المنوط بالأسر تجاه الأطفال، سعت إلى إقرار نظام الأسر البديلة المتمثل في قيام إحدى الأسر الطبيعية في المجتمع بأخذ أحد الأطفال الأيتام أو اللقطاء من دور الحضانة وهو صغير لتربيته ورعايته بين أحضانها، وهو نظام يتحقق من خلال كفالة اليتيم التي حث عليها الإسلام ورغم فيها بشكل كبير.

والذي يظهر أن هذا الشكل من أشكال رعاية الأيتام هي الكفالة المقصودة في حديث الرسول ﷺ: (أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا ...) فمن بقية الأحاديث التي تحدث على كفالة اليتيم وترتيب الأجر العظيم عليه يمكن أن نلمس هذا فمن حديث الرسول ﷺ: (خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يُحسن إليه ...) يتضح أن اليتيم يعيش في البيت نفسه وليس خارجه أو في مؤسسة اجتماعية خارجية، وكذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: (...) ومن أحسن إلى يتيم أو يتيمة عنده ...) الحديث يدل على أنه يعيش بين ظهراني الأسرة نفسه من قوله (عنه) وفي الحديث الآخر عن رسول الله ﷺ قوله ﷺ: من قبض يتيمًا من بين المسلمين إلى طعامه وشرابه ... الحديث وفي رواية أخرى: (من أوى يتيمًا ...) أي يضم اليتيم إليه ولا يكون ذلك إلا أن يكون يعيش معه سكناً وأكلاً وشرباً وملبسًا ورعاية.

وكذلك في حديث الرسول ﷺ للرجل الذي أتاه يشكو قسوة قلبه فقال له رسول الله ﷺ: أتحب أن يلين قلبك، وتدرك حاجتك؟! ارحم اليتيم وامسح رأسه وأطعمه من طعامك يلن قلبك وتدرك حاجتك « (المندري، بدون تاريخ: ج ٣ : ٣٤٩) وكما يظهر من الحديث أن اليتيم يطعم من طعام الكافل مما يعني أنه يعيش معه في منزل واحد .

وبكل حال فجميع الآثار التي وردت عن الصحابة رضوان الله عليهم حول كفالة الأيتام تجد أن اليتيم يعيش في كنف الكافل وفي منزله وبين أبنائه.

ويهدف نظام الأسر البديلة إلى جعل الطفل فاقد الرعاية، ينشأ بين أحضان أسرة طبيعية تعوضه عما فقده من حنان بفقدان والديه أو عجزهما عن رعايته، وتفوق الرعاية الأسرية البديلة للطفل الرعاية المؤسسية بمراحل عديدة، إذ يتوافر للطفل العيش وسط أم وأب يغدقان عليه من الحنان والعطف ما قد يفتقده من عاش في بيئة مؤسسية إيوائية، ومن هنا فلا عجب أن نرى حرص بعض الدول والمجتمعات الإسلامية على إيلاء هذا الجانب العناية الكبيرة، حيث وضعت له العديد من المزايا المالية والتسهيلات الإدارية مما يكفل توجيه أكبر قدر ممكن من هؤلاء الأطفال لأسر بديلة.

واستكمالاً لجوانب رعايتهم وفق نظام الأسر البديلة (كفالة الأيتام) سنت كل دولة تطبق هذا النموذج من نماذج رعاية الأيتام نظاماً خاصاً بهم ينظم عملية تسجيلهم حين الولادة ومنحهم الهوية وكيفية تسميتهم، وخطوات رعايتهم وانتقالهم إلى الأسر البديلة.

وعلى الرغم من تميز هذا النظام في رعاية اليتيم في المجتمع المسلم فإنه لا يمكن أن يكتب له النجاح الكامل وبشكل عام ما لم تتوفر له أربع خطوات رئيسية أذكرها بشكل مجمل:

١) التأكد من مناسبة الأسرة البديلة الراغبة في كفالة اليتيم أو اللقيط وقيمتها لاستقبال الطفل.

٢) إرضاع الطفل المحتضن من الزوجة إن كانت مريضة أو من إحدى قريباتها أو قريبات الزوج لعلاج مشكلة الحرمية مستقبلاً وبعد بلوغ الطفل أو الطفلة.

٣) تقديم دعم اجتماعي ونفسي للأسرة في الفترات الأولى من استقبال الطفل ورعايته، مع وجود المتابعة اللاحقة لمن يحتاج إلى ذلك.

٤) تقديم دعم مادي للأسر التي تحتاج إلى مساعدة مادية.

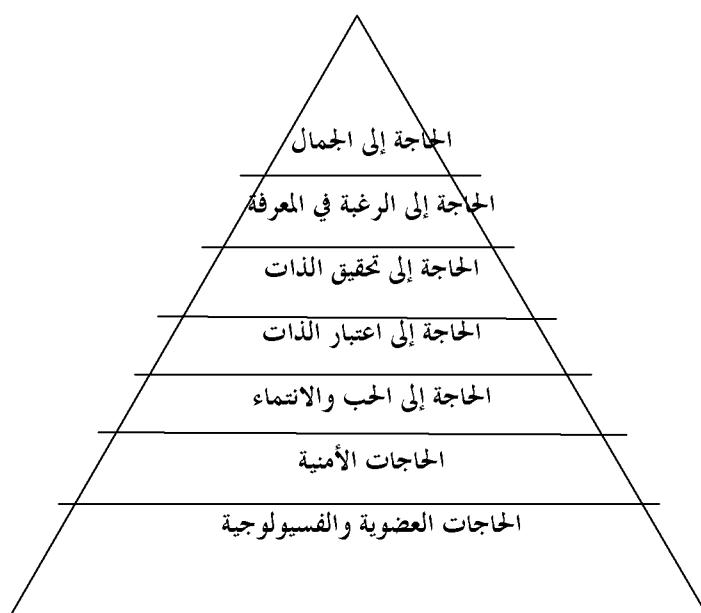
ولا شك أن الرعاية المقدمة للطفل ستختل بقدر ما يكون من تقصير في إحدى الخطوات الأربع السابقة، مع ملاحظة أن بعض الأسر قد لا تحتاج لكل ما ذكر، ولكن لا حكم للنادر، ومسؤولية رعاية هؤلاء الأطفال أمام الله عز وجل تتحتم اتخاذ أكبر درجات الاحتياط الواجب.

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات

في هذه الدراسة تم استعراض الأسس التي تقوم عليها رعاية الأطفال المحرمون من الرعاية الوالدية وهم الأطفال الأيتام ومن في حكمهم، إضافة إلى توضيح الحقوق التي للطفل اليتيم ومن في حكمه، كما تمت الإشارة إلى أنماط رعاية الأيتام في الوقت الحاضر وهي أربعة أنماط هي: نظام التبني، و نظام الرعاية في الدور الاجتماعية (الرعاية المؤسسية)، و قرى الأطفال (SOS) ، وأخيراً نظام الأسر البديلة (كفالة الأيتام). و من خلال استعراض الأنماط القائمة حالياً لرعايتهم وتناول سلبيات وابيجيات كل نمط، ومن ذلك كله يمكن القول:

إن جميع هذه الأشكال السابقة تنطلق من هدف أساس هو رعاية هذا الطفل اليتيم أما النظام الأول وهو التبني فلا حديث عنه باعتبار حرمه وعدم جوازه في الشرع وتبقي النظم الثلاثة التي تحتاج إلى موازنة للوصول إلى الأفضل، وحتى يمكن الموازنة في ذلك فلابد أن نعرف على الحاجات الأساسية للطفل لنتظر أين أفضل مكان يمكن أن توفر له فيه، مع عدم عزل هذه الاحتياجات عن ظروف المجتمع المسلم بشكل عام باعتبار أنها تتحدث عن رعاية الأيتام في المجتمع المسلم. وأبرز ما يذكر في هذا المجال – مجال الاحتياجات – هرم الاحتياجات الذي وضعه (ماسلو) وهو على النحو الآتي :



وهي حاجات متدرجة من أعلى إلى أسفل بحسب أهميتها لدى الإنسان من وجهة نظر (ماسلو) فكل ما حقق الإنسان حاجة انتقل إلى طلب الحاجة التي تليها علو في هرم الحاجات، ويمكن ملاحظة أنه لم يتعرض

للحاجات الروحية وهي مما يجب اعتبارها حين الحديث عن حاجات الإنسان المسلم ، ويمكن تفصيل بعض احتياجات الطفل بشكل عام انطلاقاً من هرم الاحتياجات السابق من خلال الجوانب الآتية:

أ - الحاجة إلى الاتتماء الاجتماعي .

ب - الحاجة إلى تأكيد الذات .

ج - الحاجة إلى القيام بدور اجتماعي معين .

د - الحاجة إلى المكانة الاجتماعية .

هـ - الحاجة إلى التعامل الاجتماعي .

و - الحاجة إلى الأمان الاجتماعي والطمأنينة .

ز - الحاجة إلى اللعب .

ح - الحاجة إلى الحب .

ط - الحاجة إلى المهارات الاجتماعية .

وهكذا نلاحظ أن إشباع هذه الحاجات الأساسية يعتمد على الأسرة بشكل عام وبشقها الأب والأم، ومن هناك تظهر الأهمية التي توليهما الأديان والقوانين والشائع والبرامج الاجتماعية الحافظة على الأسرة وتقويم بنائها وإصلاحها بما يضمن أن تكون مزدهرة وسعيدة.

ومن هنا يمكن القول: إنه إذا ابتعد الطفل عن بيته الطبيعية في الأسرة أصبح طفلاً غير طبيعي ومعرضًا للعديد من الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية. ذلك بأن هناك أساساً اجتماعية عامة لابد أن تتوفر في أنمط رعاية الأيتام، ومبداً هذه الشروط العامة ومنطلقها أن يعيش الطفل في جو أسري وهو الجو الطبيعي نفسه أو قريب منه ما أمكن ذلك، وكلما كان الطفل قريباً من البيئة الاجتماعية الطبيعية كلما كان نموه سليماً وكلما ابتعد عن ذلك كان نمو الطفل خلاف ذلك .

ومن ذلك كله وتأسيساً على الحاجات السابق ذكره والتي يحتاجها الطفل وللإجابة على التساؤل الأخير للدراسة وهو: ما النمط المناسب لرعاية الأطفال المشردين من الرعاية الوالدية (الأيتام ومن في حكمهم) في المجتمع المسلم؟ يمكن القول :

إن النظام الأخير وهو نظام الأسر البديلة (كفالات الأيتام) هو الأفضل، وبخاصة في المجتمع المسلم وهو الذي حد عليه الشرع ورغم فيه الرسول ﷺ ويمكن استنتاج ذلك من قوله عليه الصلاة والسلام: « خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه وشر بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يُساء إليه » (ابن ماجة، ٤٢١هـ)، فاليتيم يرعى في بيت وليس في مؤسسة اجتماعية إلا في ظروف خاصة قد يمر بها المجتمع يحتاج معها إلى إيجاد مؤسسات خاصة لرعاية الأيتام ولكن ينبغي أن تكون طارئة وليس دائمة، كما ينبغي أن تكون ملبياً لاحتياجات الطفل السابق ذكرها بشتى أنواعها لتحقيق توجيهات الإسلام في كفالة اليتيم ورعايته حق الرعاية.

ففي ظروف اقتصادية قاسية قد تعجز الأسر في المجتمع المسلم عن كفالة الأيتام وضمه إلى أحضانها فتلğa

الدولة إلى الدور والمؤسسات الاجتماعية بشكل يحقق الحد الأدنى من سد حاجات اليتيم وحقوقه التي سبق ذكرها فقد يكون المناسب هنا تكرار تجربة قرى الأطفال (SOS) مع بعض التعديل عليها والاستفادة من الأوقاف في تمويلها وتشغيلها وتعديل بعض برامج ومنطلقاتها للتوازن مع الإسلام،

إلا أن يبقى نظام الأسر البديلة (كفالات الأيتام) هو الأساس والمعلول الرئيس في رعاية الأيتام وحفظهم لما لهذا النظام من فوائد ليس على اليتيم فحسب بل تمتد آثاره إلى الأسر نفسها، ثم إلى المجتمع بكامله من خلال نشر الخيرية فيه وتنامي الامتثال لله ورسوله في الدعوة إلى كفالة اليتيم، والمساهمة في بناء مجتمع سليم تسود فيه روح الحب والود قال ﷺ : « ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكت منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى » (البخاري، ١٤٢١هـ)، وليس هذا فحسب بل إن تكلفة رعاية اليتيم الاقتصادية في نظام الأسر البديلة تقل كثيراً عن غيرها من النظم، وهذا ما تحتاجه كثيراً من الدول الإسلامية المعاصرة في ظل الضائقات الاقتصادية التي يمر بها العالم بشكل عام.

إن الدعوة إلى نظام الأسر البديلة ليس على إطلاقه فإن لم يتوفّر تحرّي دقيق عن الأسرة الراغبة في الكفالة وحسن اختيار وإشراف شامل، ودعم مالي ومعنوي للأسر وإنما قد نجحنا على هؤلاء الأطفال الأيتام ونأمل أكثر مما ننعم.

إن العديد من الدراسات تظهر عدم ملائمة المؤسسات الاجتماعية الإيوائية (الدور الاجتماعية) بشكلها الحالي لرعاية الأطفال الأيتام رعاية سوية وفق ما ينشدها المجتمع ووفق ما يتمناه كل مخلص لأبناء أمه، فلا توجد دراسة مقارنة بين أطفال المؤسسات الاجتماعية وأطفال الأسر البديلة إلا وتبين تفوق أطفال الأسر البديلة في جوانب اجتماعية ونفسية وتعليمية عدده (قاسم، ١٩٩٨: ١٢٢)، وهذه النتائج تدعوا كل متأنل لإعادة النظر في طرق الرعاية السائدة في العالم الإسلامي وهي الرعاية المؤسسية وتناوله لزرع بذرة في تغيير هذا الوضع القائم وتدعوه لتصحيح المسار والأخذ به إلى جادة الصواب وبخاصة أنه ثبت أن للرعاية المؤسسية آثار سلبية على المقيمين والمجتمع، ويجب حمل الاعتماد على الرعاية المؤسسية الملحوظ الأخير والتركيز على الرعاية في الأسر البديلة بشتى الوسائل .

أما ما قد يُطرح من إشكالات متوهمة في نظام الأسر البديلة (كفالات الأيتام) مثل قضية الاسم والتباين بين اسم الطفل واسم الأسرة، فهي مشكلة قابلة للحل من خلال التعامل الوعي والصريح مع الطفل وإخباره بواقعه بشكل متدرج وفي مرحلة مبكرة من عمره واختيار الوقت والظرف المناسبين حتى لا يصدم الطفل المحسون وليس المقصود بالإخبار بإعلامه أنه ثمرة علاقة غير شرعية، بل المقصود هو إخباره أن هذه الأسرة رعته لأن والديه فقدا ولم يعرفا فقط ليس أكثر من ذلك، والمهم في ذلك كله اختيار العمر المناسب ، واتباع الطريقة المتدرجة المناسبة مع التغيرات التي يمر بها كل طفل .

إن الدعوة إلى نظام الأسر البديلة سيجد كل رواج في عالمنا الإسلامي، وبخاصة أنها ننادي بهذا الأسلوب في الرعاية للأيتام في ظل كلام الله عز وجل الحاث على رعاية الأيتام والإحسان إليهم وفي ظل حديث الرسول ﷺ

« أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وأشار بالسبابة والوسطى » (البخاري، ١٤٢١هـ) وهي دعوة تجد صدى قوي في أنفس المسلمين على امتداد العالم الإسلامي.

توصيات:

يود الباحث بعد شكر الله — عز وجل — في نهاية هذه الدراسة أن يختتمها ببعض التوصيات التي يتمنى أن يجد المناسب منها الطريق للتنفيذ ومن ذلك :

- ١) إن مما يلاحظ قلة الدراسات والندوات والحلقات النقاشية التي تتناول موضوع الأطفال المرومين من الرعاية الوالدية — الأيتام ومن في حكمهم — وهذا ما يدعو الباحث إلى المناداة بضرورة عقد المزيد من هذه الفعاليات العلمية للوصول إلى خطوات عملية لصالح رعاية هذه الفتة، والعمل على تكيفهم مع أنفسهم ومجتمعهم.
- ٢) قيام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تولى — مشكوراً — عقد هذه الحلقة النقاشية حول الأطفال المرومين من الرعاية الوالدية — الأيتام ومن في حكمهم — بإعداد دراسة علمية حولهم على مستوى دول المجلس من خلال التعرف على عددهم ونوعية المشاكل والصعوبات التي تعرّض سبيلهم في طريق الحياة، وعميم نتائج هذه الدراسة.
- ٣) التأكيد على ضرورة تحفيظ منع هذه الظاهرة — الأطفال مجهولي الوالدين — وهو العلاقة غير الشرعية بين الرجل والمرأة من خلال عدد من الخطوات العملية وأبرزها تعزيز الجانب الأخلاقي وتنمية الوازع الديني والحد من مسببات هذه العلاقة.
- ٤) تبني المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الحث على التوسيع في برنامج الأسر البديلة — كفالة الأيتام — لرعاية الأطفال المرومين من الرعاية الوالدية — الأيتام ومن في حكمهم — في دول المجلس لما له من فوائد اجتماعية ونفسية على أنفس هؤلاء الأطفال ولتحقيق الحفظ الاقتصادي في تكاليف رعايتهم.
- ٥) تنظيم دورات وورش عمل للعاملين مع الأطفال المرومين من الرعاية الوالدية — الأيتام ومن في حكمهم — عن كيفية التعامل معهم ورسم خطوات عملية عن كيفية مساعدتهم على التكيف مع أنفسهم والاندماج في المجتمع بشكل طبيعي متدرج.

قائمة المراجع

- (١) ابن القيم، (١٤٠٣هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، حلب ،مكتب المطبوعات الإسلامية.
- (٢) ابن المنذر، (١٤٠٢هـ) الإجماع، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد حنيف، الرياض ،دار طيبة.
- (٣) ابن حجر، (١٤٠٧هـ) ،فتح الباري بشرح صحيح البخاري، القاهرة ،دار الريان للتراث.
- (٤) ابن حنبل أحمد ، (١٤١٣هـ) المسند، بيروت ، المكتب الإسلامي.
- (٥) ابن سعدي، (١٤٢١هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق : عبد الرحمن اللويحق بيروت ، مؤسسة الرسالة .
- (٦) ابن قاسم، عبد الرحمن (١٤٠٣هـ) حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع .
- (٧) ابن قدامة، (١٤١٧هـ) ،المغني ، تحقيق: عبد الله التركى ، الرياض ،دار عالم الكتب.
- (٨) ابن كثير ، (١٤١٩هـ) ، تفسير القرآن العظيم، الرياض،دار السلام.
- (٩) ابن ماجه، (١٤٢١هـ) سنن ابن ماجه ، الرياض،دار السلام.
- (١٠) أبو داود ، (١٤٢١هـ) ، سنن أبي داود، الرياض،دار السلام .
- (١١) أبو زهرة، محمد ، (بدون تاريخ) تنظيم الإسلام للمجتمع، بيروت دار الفكر العربي.
- (١٢) الألباني،(بدون تاريخ) ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، الرياض ، مكتبة المعرف.
- (١٣) أنس ، مالك (١٤١٩هـ) ، الموطأ، الكويت،جمعية إحياء التراث الإسلامي.
- (١٤) البخاري محمد بن إسماعيل ، (١٤٢١هـ) صحيح البخاري، الرياض،دار السلام .
- (١٥) الترمذى، (١٤٢١هـ) جامع الترمذى، الرياض،دار السلام .
- (١٦) التميمي. (١٤٠٦هـ) ،مسند أبي يعلى الموصلي ، ، تحقيق: حسين أسد، دمشق،دار المؤمن للتراث.
- (١٧) جمعية قرى الأطفال SOS اللبنانية، (١٩٩٤م) قرى الأطفال SOS في لبنان ٢٥ سنة من العطاء، بيروت.
- (١٨) الحوات، على وزملائه، (١٩٨٩م)رعاية الطفل المحرم، الأسس الاجتماعية والنفسية للرعاية البديلة للطفولة، معهد الإنماء العربي للدراسات الاجتماعية .
- (١٩) الداغستاني ، مريم بنت أحمد (١٤١٣هـ) ،أحكام اللقيط في الإسلام ، القاهرة، المطبعة الإسلامية.
- (٢٠) الدوبي، عبد السلام بشير. (١٩٨٨م) ،المدخل لرعاية الطفولة، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر.
- (٢١) رئاسة البحوث العلمية والإفتاء ، الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، فتوى رقم (٢٠٧١١) وتاريخ ١٤١٩هـ، المملكة العربية السعودية .
- (٢٢) الرازي ، أبو بكر ، (١٤١٨هـ) ، مختار الصحاح، تركيا ،دار الدعوة ، .

- (٢٣) زيدان ، عبد الكريم ، (١٤٠٨هـ) ، أحكام اللقيط في الشريعة الإسلامية، بيروت، مؤسسة الرسالة .
- (٢٤) السدحان، عبد الله بن ناصر (١٤١٩هـ)، رعاية الأيتام في المملكة العربية السعودية، الرياض، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة.
- (٢٥) السدحان، عبد الله بن ناصر (١٤٢٣هـ)، أطفال بلا أسر، الرياض، مكتبة العبيكان.
- (٢٦) السدحان، عبد الله بن ناصر (١٤٢٤هـ)، فضل كفالة اليتيم، الطبعة الرابعة، الرياض، الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض.
- (٢٧) الشنقيطي (١٤٠٨هـ) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، جده، دار الأندلس .
- (٢٨) الشوكاني، (١٤٢١هـ) فتح القدير، الرياض، دار ابن حزم .
- (٢٩) الصالح، محمد بن أحمد (١٤٠٢هـ)، الطفل في الشريعة الإسلامية.
- (٣٠) صالح، محمد عزمي ، (١٤١٦هـ)، الرعاية الاجتماعية لليتامى في الإسلام، القاهرة، مكتبة وهبه .
- (٣١) صقر، عبد العزيز إسماعيل(١٤١٥هـ). إبطال القرآن الكريم لعادة التبني، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد الخامس والعشرون،.
- (٣٢) العاصي، شاء بنت يوسف،(١٩٨٤م)، قرى الأطفال، القاهرة، دار المطبوعات الجديدة.
- (٣٣) عبد الحادي، عبد العزيز مخيمير ، (١٩٩٧م) ، حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي - دراسة مقارنة -، الكويت، جامعة الكويت .
- (٣٤) العساف، صالح ، (١٤٠٩هـ) ، تربية الأطفال مجهولي الهوية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،.
- (٣٥) قاسم، أنس محمد، (١٩٩٨م) أطفال بلا أسر، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب.
- (٣٦) القطنان، مناع خليل، (١٤٠٣هـ) حقوق الإنسان في الإسلام، ضمن سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الثالث، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- (٣٧) محمد، محمد عبد الرحمن (١٤١٥هـ) ، أحكام اليتامى في القرآن الكريم، القاهرة، دار الطباعة.
- (٣٨) مسلم ، (١٤٢١هـ) صحيح مسلم، الرياض، دار السلام .
- (٣٩) المنذري، (بدون تاريخ) الترغيب والترهيب، تحقيق: مصطفى عمارة، بيروت، المكتبة العصرية .
- (٤٠) منظمة قرى الأطفال SOS الدولية، (١٩٨٩م)، قرى الأطفال SOS أهدافها نشأتها تكوينها، النمسا.
- (٤١) الموقع الرسمي لقرى الأطفال SOS على شبكة الانترنت WWW.sos-kd.org
- (٤٢) نصار ، كريستين ، (١٤١٣هـ) ، عُد يا أبي : إمكانات تعويض الغياب الأبوي، لبنان .
- (٤٣) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، (١٤١٦هـ) ، الموسوعة الفقهية، الكويت.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
---------------	----------------

الفصل الأول : مدخل نظري ومنهجي للدراسة

تمهيد

أهداف الدراسة

مصطلحات

اليتيم

اللقيط

الفصل الثاني : أسس رعاية الأطفال المخربين من الرعاية الوالدية

١) الإنسان مخلوق مكرم ومكانته محترمة

٢) المجتمع المسلم مجتمع متamasك متراحم

٣) إن جزاء الإحسان الإحسان

٤) المجتمع المسلم مجتمع متعاطف

٥) لا تزر وازرة وزر أخرى

٦) وجوب تقديم الرعاية من قبل الدولة

٧) ضرورة إتقان العمل في الإسلام

الفصل الثالث : حقوق الأطفال المخربين من الرعاية الوالدية

١) حق الحياة

٢) حق الحرية

٣) حق النسب

٤) حق الرضاعة

٥) حق النفقة

٦) حق الولاية

الموضوع

الصفحة

- ٧) حق الكفالة
- ٨) حق التعلم
- ٩) حق اللعب
- ١٠) حق الرحمة
- ١١) حق المخالطة

الفصل الرابع : أنماط رعاية الأطفال المحرورين من الرعاية الوالدية

- ١) نظام التبني
- ٢) الرعاية المؤسسية (الدور الاجتماعية)
- ٣) قرى الأطفال (SOS)
- ٤) نظام الأسر البديلة (كفالة الأيتام)

الفصل الخامس: الخاتمة والتوصيات

- الخاتمة
- التوصيات

المراجع

الفهرس